مظاهر العجمة والتعريب في التقعيد الصرفي

إيهاب همّام الشيوي(*)

الملخص

هذا بحث يتناول (مظاهر العجمة والتعريب في التقعيد الصرفي) لبعض الظواهر اللغوية، مُسَلِّطًا الضوءَ على إجراءات التقعيد للأسماء الأعجمية المعرَّبة، من خلال بيان طرائق العرب في تعريبها، ومحددات العجمة فيها، وربط عملية التعريب بعصر الاحتجاج اللغوي، وتحكيم مقاييس العربية في المعرَّبات. كما يناقش ظاهرة التقاء الساكنين في الكلمة، وتأصيلَ الأبنية العربية بمغايرات أعجمية، وتركيبَ الأعلام العربية بلاحقة أعجمية، وأصالة الحروف وزيادتها، وحَمْلَ عجمة الأسماء المعَرَّبة على الاشتقاق اللغوي في العربية.

*) مدرس النحو والصرف والعروض بكلية آداب الوادي الجديد – جامعة أسيوط.

aspects of foreign words and Arabization in the morphological extraction of rules

Ehab Hamam Elshewy

Abstract

This research paper tackles aspects of foreign words and Arabization in the morphological extraction of rules for some linguistic phenomena. It highlights the procedures of the extraction of rules of Arabized foreign names through showing the methods of Arabs in the process of their Arabization, defining the foreign origin in them, relating the process of Arabization to the age of Linguistic Protest and refereeing the measures of Arabic language in the Arabized words. Moreover, it discusses the phenomena of the combination (convergence) of two consonants in a word, the replacement of Arabic structures with foreign alternatives, the formation of Arabic names with foreign suffixes, the authenticity of letters and their additions and measuring the foreign origin of the Arabized words against the linguistic derivation in Arabic.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين على خير مَنْ نطق الضاد، سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ... وبعد ،،،

فمن المعلوم أن تجاور الأمم والشعوب مكانيًّا لم يكن بمنأى عن تجاور لغاتها التي تُنْجِزُ مقاصدهم وأغراضهم الحياتية؛ فالاقتراض اللغوي بين لغات البشر حقيقة واقعة؛ مبعثه التطور الحضاري، واستحداث المخترعات، وحاجة أصحابها إلى لغةٍ تحمل الإرث الثقافي والفكر الإنساني. وأمام هذه الحقيقة لم يعد بقاء اللغات وقوتها رهينًا بنقاء معجمها اللغوي مما يشوبه من مفردات أجنبية؛ بل بقدرتها على تَمَثُّلِ هذه المفردات، حين تُعيد صياغتها على أوزانها، وتُنْزلها على أحكامها، وتجعلها جزءًا لا يتجزأ من عناصر التعبير فيها(١). ولعــل أصدقَ اللغات تمثيلًا لذلك اللغةُ العــربية؛ لما تتسم به من مرونة لفظية، وثراء تركيبي، وبلاغة أسلوبية، ونظام نحوي واشتقاقي رصين، يَلْفِظ ما لا يُسيغُه من اللغات الأخرى، أو يُطَوِّعُه للسانه.

وقد رأى البحث المزاوجة بين العُجْمَة والتعريب في معالجة بعض الظواهر الصوتية والصرفية(٢)، بعد أن وصلت قناعة صاحبه إلى أن جُلَّ الخلاف المثار يدور حول الاعتداد بعجمة اللفظ المعَرَّب، واعتباره وافدًا تسلل إلى اللغة العربية. أو عدم الاعتداد بعجمته؛ إذ التعريب يُزيل العجمة عنه؛ فلا يبقى على حاله التي كان عليها في لغته الأم؛ ومن أجل ذلك استمسكتُ برأي من ثلاثة آراءٍ هي مُحَصَّلَةُ الجدل القديم الحديث حول وقوع الأعجمي المعرّب في القرآن(٣)؛ إذ هو أعجمي باعتبار أصله ونشأته، وعربيٌّ باعتبار اللغة التي عُرِّب إليها، ثم اعتمدَتْه تلك اللغةُ، وأعملَتْ فيه مقاييسها، وأنزلته على أحكامها التصريفية والإعرابية.

والعُجْمَة: حالة طارئة على العربية وفرع عليها؛ فلا عبرة باتفاق الألفاظ أو الأوزان بين العربية وغيرها من اللغات، بل بكون الكلمة من غير أوزان العرب(٤).

أما التعريب فهو "نقل اللفظ من العَجَمِيَّة إلى العربية، والمشهور فيه التعريب، وسمّاه سيبويه -وهو إمام العربية- وغيره إعرابًا؛ فيُقال حينئذ: مُعرّبٌ، ومُعْرَبٌ"(٥).

وثمت دراسات حول تعريب الأعجميات، سابقة على هذه الدراسة، منها على سبيل المثال:

١- معرّب القرآن عربيّ أصيل، للدكتور جاسر خليل أبو صفيّة. دار أجا بالرياض، السعودية، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠ م.

٢- العجمة معيارًا لغرابة اللغة في غريب الحديث والأثر، آمنة صالح الزعبي. بحث منشور بمجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد "٣٢"، العدد "٢"، عام ٢٠٠٥م.

٣- إشكالية تعريب الأساليب في قرارات لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الرابط نموذجًا)، للدكتور ياسين أبو الهيجاء. بحث منشور بالمجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد "٦"، العدد "١"، عام ٢٠١٠م.

وقد اتّبعتُ في دراسة مظاهر العجمة والتعريب في التقعيد لبعض الظواهر الصرفية المنهج الوصفي التحليلي المُوَازِن، حيث وصفتُ الظاهرة في لغتها الأم، ثم قابلتها بنظائرها في العربية، ورصدتُ الخلاف الصرفي حول عُجْمَتِها وعُرْبَتِها، محللًا مقولات علمائنا فيها، وتقعيدهم لها بإخضاعها لمقاييس الصرف والإعراب.

ويسعى البحث إلى اختبار عدة فروض علمية، منها التقارض اللغوي بين العربية وغيرها من اللغات، وإجراءات تعريب الأسماء الأعجمية وتقعيدها عند علماء العربية، وعلاقة المُعَرَّب منها بالنظام الاشتقاقي للغة، ودور السليقة اللغوية في معالجة العرب للظواهر الصوتية والصرفية المخالفة للغتهم.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وخاتمة، وفهرس، ومبحثين عنونتهما بالآتي:

- المبحث الأول: إجراءات التقعيد للأسماء الأعجمية المعرَّبة.
- المبحث الثاني: من مظاهر العجمة والتعريب في الظواهر الصرفية.

هذا، وأسأل الله Y أن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعل قولنا وعملنا خالصين لوجهه الكريم، فهو نعم المولى، ونعم المعين !!

; ;

المبحث الأول

إجراءات التقعيد للأسماء الأعجمية المُعَرَّبة

التعريب إجراءٌ سماعيٌّ قبل تحكيم القياس فيه؛ لكونه طارئًا على ما تواضع عليه العرب في لغتهم. وهو إلى الاقتراض اللغوي أقرب، وتخضع فيه سائر اللغات لمبدأ التأثير والتأثر في أبنية الأسماء الدالة على ما اخترعه الفكر الإنساني في بيئته ابتداءً، ثم تداولته البيئات اللسانية الأخرى. وفي هذا يقول الشهاب الخفاجي: "العربُ كما تُعْرِب الأعجميَّ، كذلك العجم تُعْجِم العربيَّ، كما قالوا في (قفَص) بالصاد: (قفَس) بالسين، كذا قاله بعض المتأخرين"(٦).

إذن، ظاهرةُ تَسَلُّلِ الأسماء الأعجمية إلى العربية من المسلمات اللغوية في نظرية الاقتراض اللغوي. وقد آمن قدامى اللغويين العرب بهذه الحقيقة؛ فشرعوا يضعون إجراءات تعريبها؛ بقصد إنزالها على مقاييس العربية في أبنيتها، وأحكامها التصريفية والإعرابية، على نحو ما يَستَبِينُ من النقاط الآتية:

وصف طرائق تعريب الأسماء الأعجمية عند العرب.

حدد القدماء في تعريب الأسماء الأعجمية إجراءين، هما:

الأول، مراعاة الخصائص الصوتية والتصريفية للغة الأم؛ إذا وَافقَت النظام الاشتقاقي للغة العربية.

والثاني، مراعاة خصائص اللغة المنقولة إليها، فلا يبقى اللفظُ الأعجميُّ المعرَّبَ على سيرته الأولى؛ وبالتالي يلحقه التغيير، والتبديل، والحذف، والزيادة.

يقول سيبويه في باب (ما أعْرِب من الأعجمية): "وربما غيّروا حاله عن حالِه في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيًّا غيره، وغيّروا الحركة، وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم؛ لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم. ..."(٧).

ثم يقول: "وربما تركوا الاسم على حاله؛ إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: (خُرَاسَان: مدينة)، و(خُرَّم: نبات الشجر)، و(الكُرْكُم: الزعفران).

وربما غيّروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيّروه عن بنائه في الفارسية، نحو: (فِرِنْد: جوهر السيف وماؤه)، و(بَقَّم: صبغ أحمر)، و(آجُرّ: نبت تأكله الإبل)، و(جُرْبُزٌ: الرجلُ الخِبُّ المخادع)"(٨).

وقد استقرأ علماؤنا -رحمهم الله- وجوه التغيير التي تطرأ على الأعجميّ المُعَرَّب، وحصروها في التغييرات الآتية(٩):

١- إبدالُ الحرفِ الأعجميِّ بحرف عربي:

يكون البدلُ مطردًا في خمسة حروف: (الكاف، والجيم، والقاف، والباء، والفاء)؛ حيث يُبْدَل الحرفُ الأعجمي بما يقاربه في العربية في المخرج الصوتي(١٠). ومن أمثلة ذلك:

إبدال الباء فاء، نحو: (برِنْد، فِرِنْد). وإبدال الكاف جيمًا، نحو: (كَوْرَب: غطاء الرِّجْل، جَوْرَب). وإبدال القاف كافًا، نحو: (قُرْبَقٌ: الحانوت، وكُرْبَقٌ).

ولا يكون الإبدالُ مطردًا في (السين، والشين، والعين، واللام، والراء). فحرف "العين" في (إسَمَاعِيل) مبدل من الهمزة. وحرف "السين" في (سَرَاويل) مبدل من "الشين"؛ فهي معرّب (شَرَاويل)، وسيأتي بحث ذلك في مظانه إن شاء اللهY.

٢- التغيير بالزيادة، نحو: (إبْرَيْسَم: الحرير)، و(فَيْرُوز: حجر كريم).

٣- التغيير بالنقصان، نحو: تصغير (إبراهيم) على (بُرَيْهِم، وبُرَيْهٍ).

٤- تغيير ضبط الحرف الأعجمي، نحو: (زَوْر: القوة، زُور)، و(آشُوب: علم لرجل، أشُوب)؛ وقد دفعهم إلى هذا التخليط أن اللفظ ليس من كلام العرب(١١).

محددات عُجْمَة الأسماء.

الخصائص الصوتية والاشتقاقية التي تميّز العربية عن غيرها من اللغات محددٌ رئيسٌ في الحكم على عُجْمَة الأسماء؛ ولذلك كان حضوره واضحًا في أثناء تعريفهم العجمة بأنها: "كونُ الكلمةِ من غير أوزانِ العربِ"(١٢).

وأعرض في ذلك ثلاثة محددات اتبعها علماؤنا، وهي:

١- محدد الرواية اللغوية.

ينصَّ أئمة اللغة، أو يُرْوَى عنهم أن الاسم أعجمي، أو مُعَرَّب، أو دخيل، ومظانّ ذلك كتب فقة اللغة، ومعاجمها، ومؤلفات المعَرَّب والدخيل. غير أن هذا المحدد لم يكن موضع اتفاق بينهم، "فكثيرًا ما نفَوا أعجمية لفظٍ؛ لأن القرآن نزل به، وليس في القرآن عندهم دخيلٌ، وكثيرًا ما زعموا عُجْمَة لفظٍ من غير أن يُقيموا عليهـــا الدليل"(١٣).

٢- محدد صوتي.

قد تتألف الكلمة الأعجمية من صوائت "حروف" لا نظير لها في العربية، فيكون ذلك أمارة على عجمتها، كما في الأمثلة الآتية(١٤):

- اجتماع الجيم والقاف، نحو: (جَلَوْبَقٌ: اسم رجل)، و(جَرَنْدَق: اسم رجل)، و(الجَوْقُ: الجماعة من الناس).
- اجتماع الصاد والجيم، نحو: (الجِصُّ)، و(الصَّنْجَةُ: الميزان)، و(الصَّوْلَجَان: عود معوجّ).
- اجتماع النون والراء، نحو: (نَرْجِس: من الرياحين)، و(نَرْس: اسم قرية)، و(نَوْرَج: آلة خشبية أو حديدية يُدَاسُ بها الطعام).
- اجتماع الدال مع الزاي، نحو: (الهِنْدَاز: الهندسة)، و(المُهَنْدِز: المهندس).
- خلو حروف الكلمة من أحد حروف الذَّلاقة الست، (الراء، والنون، واللام، والفاء، والباء، والميم) في بناء الرباعي أو الخماسي، نحـــو: (عَقْجَش، وحُظَاشج).

٣- محدد اشتقاقي تصريفي.

عدم خضوع الكلمة الأعجمية لطرائق اشتقاق العربية وتصاريفها مؤشر على عُجْمتها؛ لذا رأى علماء العربية أن البحث في اشتقاقات الأعجمي وجذوره اللغوية ضرب من العبث، وإدخال إلى العربية ما ليس فيها. فقد نقل أبو منصور الجواليقي قـــول أبي علي: "رأيت أبا بكر يُدِيرُ هذه اللفظة (بُوصِيٌّ)؛ ليشتقها، فقلت: أين تذهب؟ إنها فارسية، إنما هو "بُو زيدٍ"، وهو اسم جدّنا! قال: ومعناه: السالم. فقـــال أبو بكر: فرّجت عني"(١٥).

ربط تعريب الأسماء الأعجمية بعصر الاحتجاج اللغوي.

يرسم هذا الإجراءُ الخطَّ الزمنيّ لتعريب الأسماء الأعجمية؛ بغرض إضفاء الفصاحة اللغوية عليها أو تفصيحها، حيث ربطُها بمصادر الاحتجاج اللغوي الماثلة في القرآن الكريم بقراءاته، والحديث الشريف، وأقوال الصحابة والتابعين، وأشعار العرب ومنثوراتهم. فقد عرَّف أبو منصور الجواليقي المعَرَّبَ بأنه "ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي ونطق به القرآن الكريم، وورد في أخبار الرسول ρ، والصحابة والتابعين (رضوان الله عليهم أجمعين)، وذكرته العرب في أشعارها وأخبارها؛ ليُعْرَفَ الدخيلُ من الصريح"(١٦).

لكن يحلو لبعض العلماء عدم تقييد عملية التعريب بعصر الاحتجاج اللغوي، كما فعل الشهاب الخفاجي، فقال: "التعريب: نقل اللفظ من العجمية إلى العربية ..."[١٧].

وقد أخذ المجمع اللغوي بالقاهرة في قراراته حول التعريب بـــ "أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبها"[١٨]. وهذا قرار يُقنِّن تعريب الألفاظ الأعجمية بأمرين: الأول، ألا يكون التعريب إلا لضرورة. والثاني، يكون على طريقة الفصحاء المنتسبين لعصر الاحتجاج اللغوي.

وينسحب قرار المجمع اللغــوي على تعــريب مصطلحات العلوم والفنــون -ومعه الحقّ- للحدّ من فوضى المصطلح الذي يقع بعضه ضمن المشترك اللفظـــي، وبعض آخر ضمن المترادفات، وبعض ثالث ضمن الأضداد. ولا شكّ أن ذلك يُفضي إلى هــدم العلوم وضياعها، بدلًا من تحــديد معالمها ومناهج بحثها. فقد تَغَيّا المجمعُ تنقية العربية من الدخيل والمولد، والإبقاء على الأصيل من لغتنا -وهي غاية مرجوة، لا شك-؛ لأن حالتنا الآنيَّة مع موروثنا اللغوي هي حالة رد الفعل تُجَاه المستحدثات الحضارية التي لم نشارك في وضعها؛ ومن ثمّ لا نقاسم أصحابها وضع أسمائها ومصطلحاتها. وهو ما لم يشعر به علماؤنا قديمًا؛ إذ رأوا أن قوة العربية تكمن في مرونتها وغنى تراكيبها ورصانة نظامها النحوي والاشتقاقي الذي ساعدها على تطويع المفردات الأجنبية؛ وذلك بإعادة صياغتها لتوافق أوزانها، وإنزالها على أحكامها التصريفية.

تحكيم مقاييس العربية في المُعَرَّبَات.

من إجراءات تعريب الأسماء الأعجمية والتقعيد لها قياسُها على كلام العرب في أحكامها التصريفية والإعرابية؛ لأن غرض صناعة الإعراب والتصريف "إنّما هو أن يُقاس ما لم يجيء على ما جاء؛ فقد وجب من هذا أن يُتَّبَع ما عملوه، ولا يُعْدَل عنه ..."[١٩].

وقد خطَّ أبو علي الفارسي هذا الإجراء، حين سأله ابنُ جني: أ ترتجل اللغة ارتجالًا؟! فكانت إجابته: "ليس بارتجالٍ؛ لكنه مَقِيسٌ على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم. قال ألا ترى أنك تقول: "طَابَ الخُشْكُنَانُ"؛ فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العــرب تكلَّمت بهِ. هكذا قــال: فبرفعِــك إيّاه كرفعها ما صار لذلك محمولًا على كلامها ومنسوبًا إلى لغتها"[٢٠]. ورغم أن كلمة (الخُشْكُنَانُ: نوع من الحلوى) صادرة عن لغة غير مُعْرَبَة (الفارسية)، فإنها شغلت وظيفة (الفاعل)، وأخــذت حكم الرفع في العربية.

ويلاحظ أن للعــرب اجتراءً على تخليط أوزان الأسماء المعَرَّبَة بالتغيير والتبديل، والحذف، والزيادة على تصاريفها؛ لتوافق مقاييس العرب في أبنيتها[٢١]. وهو ما لم يفعلوه مع لغتهم إلا في مواضع قليلة؛ لأنهم يعظّمونها، ويَنْشِدُون لها

الاطراد والإحكام، ويرون أن فصاحتهم ومرونة لغتهم تُمَكِّنُهم من ارتجال أوزانٍ للأسماء الأعجمية؛ حملًا على أوزانهم. وهذا مسلكُ العربيّ -وخاصة الشعراء-، لما هم عليه من لطف الحِسِّ وصفائه، ونصاعة جوهر الفكر ونقائه، ولأنهم لم يُؤْتُوا هذه اللغة إلا ونفوسهم قابلة لها، مُحِسَّة لقوة الصنعة فيها، معترفة بقدر النعمة عليهم بما وُهِبَ لهم منها(٢٢).

وقد تشدّد علماءُ العربية -من الناحية النظرية- في منع الاشتقاق من الأسماء المُعَرَّبة؛ فقد حذَّر أبو بكر بن السراج من "أن يُشْتَقَّ من لغة العرب لشيء قد أُخِذَ من لغة العجم، فيكون بمنزلة من ادَّعى أن الطيرَ ولدُ الحوتِ"(٢٣). أما من الناحية التطبيقية؛ فقد أجازوا ذلك؛ بشرط أن يُوافق المشتقُّ مقاييسَ العربية، نحو: اشتقاق الفعل من (دِرْهَم)، فقالوا: (دَرْهَمَتِ الخُبَّازَى)؛ أي: صارت على هيئة الدرهم. وبناؤه: "فَعْلَلَ" كـ "طَمْأَنَ"، و"بَعْثَرَ". واشتقاق اسم المفعول من (دينار)، فقالوا: (رجلٌ مُدَنَّرٌ)، أي: كثير الدنانير.

ولنا عودة إلى مناقشة مسألة حَمْل الأسماء الأعجمية على مقاييس الاشتقاق في العربية في المبحث الثاني، إن شاء الله Y.

المبحث الثاني
من مظاهر العجمة والتعريب في الظواهر الصرفية

التقعيد الصرفي منهجٌ اتَّبَعه علماؤنا في وصف الظواهر الصوتية والصرفية، وتفسيرها ووضع قواعدها الكلية والجزئية؛ لتحقيق الاطراد لها من جهة، وتأويل غير المطرد معها من جهة أخرى. وحين تسللت الألفاظُ الأعجمية إلى العربية، وتداولها أهلُوها في تراكيبهم وحياتهم اليومية؛ شرع اللغويون يُقَعِّدون هذه الظاهرة، ويُخضعونها لمقاييس العربية؛ ومن ثَمَّ كانت عجمةُ هذه الألفاظ وتعريبها مثار جدل دائم في جُلّ قضاياها الصوتية والصرفية التي يتناولها هذا المبحث.

تفسير ظاهرة التقاء الساكنين في الكلمة.

ظاهرةُ التقاء الساكنين ظاهرةٌ صوتية تتلاقى فيها طباع البشر على اختلاف ألسنتهم؛ لصدورها عن جهاز النطق بهيئته المعروفة، حتى ولو اختلف كَمُّ الأصوات وخصائصها من لغة إلى لغة أخرى. ففي لغات العجم يلتقي الساكنان الصحيحان، وقبل الأول منهما حرف مد حال الوقف؛ كقولهم: (آرْدْ: الدقيق)، و(مَاسْتْ: اللبن)، حملًا على (دَابَّة، وشَابَّة) ونظائرهما في العربية(٢٤).

ولعلك تجد تَسَمُّحًا في التقاء الساكنين في الأسماء الأعجمية تأباه العربية، كقولهم: (البَارْجَاهْ: موضع الإذْن من السلطان)، و(شَاهْ بُورْ: ابن الملك)، و(سُولَاخْ بَايْ: السُّلْحْفَاة)، و(شُونْ بُوذِي: أداة الاستفهام كيف؟)، و(كَارْوَانْ: القَيْرَوان)(٢٥). وأكثرُ هذه المواضع محلُّ خلاف بين الصرفيين؛ حين يكون الساكن الأول حرف مدّ، أو حرف لين فقط.

ومن المعلوم أن العرب اغتفروا الجمع بين الساكنين في الكلمة في موضعين فقط، هما:

١- أن يكون أول الساكنين حرفَ مد أو لين، والساكن الثاني أولَّ مدغمين، نحو: (دابَّة، وشابَّة، والحَاقَّة، والصَّاخَّة، ومُدْهَامّتان، ... وما شابهها).

٢- أن يقع ذلك في الوقف، نحو: زَيْدْ، وثَوْبْ، وقَصْرْ.

ويعلل ابن يعيش لذلك؛ بأن المدَّ يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان أول مدغمين يجري مجرى المتحرّك؛ إذ يرتفع اللسان بهما دفعة واحدةً. ولأنّ الوقف على الحرف يَزيد في صوته؛ فكان بمثابة السادّ مَسَدَّ الحركة المفقودة(٢٦).

لكن وقع ما يخالف هذين الموضعين في القراءات القرآنية، ويتفق مع ما جاء في اللغات الأخرى التي يلتقي فيها ساكنان؛ ومن ذلك قراءة نافع المدني: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ (الأنعام: ١٦٢) بتسكين الياء في ﴿مَحْيَايْ﴾؛ حيث لم يقع الإدغامُ بعد حرف المد، بوصفه أحد موضعين أجازهما علماؤنا عند التقاء الساكنين في الكلمة الواحدة(٢٧).

ويحتكم العربي إلى سليقته في التخلص من التقاء الساكنين عند تعريب الكلمة الأعجمية، بحذف أحد الساكنين؛ فقد عرّبوا (شَاهْ بُورْ) إلى (سَابُور)، أو بتحريك أحد الساكنين، كما فعل الأعشى عند تعريبها في قوله:

أَقَامَ بِهِ شَاهَبُورُ الجُنُو دَ حَوْلَيْنِ تَضْرِبُ فِيهِ القُدُمْ(٢٨)

ولا أستبعد أن يكون الأعشى قد اضطر إلى تحريك الساكن الثاني؛ لئلا يبتدأ التفعيلة الثالثة (هُبُورُ لْـ) (فَعُولُنْ//o/o) بساكن، وهذا غير جائز في زحافات الشعر، ناهيك عن منثور الكلام؛ غير أن ذلك السلوك منه يعكس سليقته العربية في التخلص من التقاء الساكنين.

ويطلعنا استقراء الظاهرة في الأسماء الأعجمية على أن حذف أحد الساكنين أكثر إجراءات التعريب فيها، وهذا الإجراء موافقٌ لسنن العربية. حيث عرَّبوا (سُولَاخْ بَايْ) إلى (سُلَحْفَاة) بحذف الألف، وهي أول الساكنين، وبقاء الساكن الثاني، مع إحلال الحاء محلَّ الخاء(٢٩).

وعرَّبوا (كَمَانْ كَرْ: القوّاسُ أو ماسك القوس) إلى (قَمَنْجَر أو كَمَنْجَر)، وذلك بحذف حرف الألف، وهو الساكن الأول(٣٠).

ومحصَّلة الأمر، أن التقاء الساكنين جائزٌ في اللغات الأجنبية، وصورته التي جاء عليها هي وقوع الساكن الصحيح غير المدغم بعد حرف المد. وتفسر هذه الصورة -التي لا يجد الأجنبي فضلًا عن العربي صعوبة في نطقها- ما ورد في القراءات القرآنية المتواترة التي تؤكّد فرضية تلاقي طباع البشر في بعض الظواهر الصوتية. ورغم أن الأعجميَّ لا يسعى إلى التخلص من الساكنين، فإن العربي عند تعريبه هذه الألفاظ الأعجمية يحتكم إلى سليقته في التخلص منها؛ بحذف أحد الساكنين، أو تحريك أحدهما.

تأصيل الأبنية العربية بمغايرات أعجمية.

تفسر قاعدة (لا عبــرة باتفاق الألفاظ، ولا باتفاق الأوزان)[٣١] تأصيل بعض الأوزان العربية للأسماء والأفعال على مغايرة الخصائص الصرفية للأسماء الأعجمية في اشتقاقها؛ فربّما يتفق الوزن الصرفي للكلمة، ويختلف بابها من حيث الاسمية أو الفعلية في اللغتين، وقد يتحدّ بابها غير أن وزنها الصرفي يكون من خصائص إحدى اللغتين، وينتفي عن اللغة الأخرى.

١- بناء (فُعْلُل) في الأسماء الرباعية المجردة:

ورد في (جُؤْذَر: ولد البقرة) بناءان: (جُؤْدُر: فُعْلُل)، بضم اللام الأولى. و(جُــؤْذَر: فُعْلَل) بفتحها، وهي لفظة فارسية مُعَرَّبة، تكلمت بها العربُ قديمًا[٣٢].

والبناء الأول: (جُؤْدُر: فُعْلُل) من أبنية الأسماء العربية الرباعية المجــردة باتفاق، وإن كانت اللفظة مُعَرَّبة[٣٣]. أما البناء الثاني (جُؤْذَر: فُعْلَل) فمُخْتَلف فيه على قولين:

الأول، بناء (فُعْلَل) فرعٌ على بناء (فُعْلُل)؛ فجميع ما سُمِع منه مفتوحُ اللام الأولى ومضمومها أيضًا. وهذا مذهب البصريين؛ غير أبي الحسن الأخفش.

والثاني، إن البناءين أصيلان في العربية، وهــذا مذهب الأخفش من البصريين، والفراء من الكوفيين، وزعم الأخير أن الفتح في (جُؤْذَر) هو الأكثر[٣٤].

واستظهر أبو على الفارسي لأصالة بناء (فُعْلُل) في العربية؛ بأن (جُؤْذَر: فُعْلَل) بناء أعجمي واللفظ مُعَرَّب، فلا حجة فيه، وأنّ الشائع المعروف في كل ما سُمِع هو بالضم لا الفتح، نحو: (بُرْقُعٌ، وبُرْقَعٌ)، و(طُحْلُبٌ، وطُحْلَبٌ)[٣٥].

واستدل ابن مالك الأندلسي على أصالة بناء (فُعْلَل) عند الأخفش والفراء، بقول العرب: "ما لِي من ذلك عُنْدَدٌ"؛ أي: بُدٌّ؛ فجاءوا به مفكوكًا. لكن لما كان (عُنْدَد) غير موازن لــ (فَعَلٍ)، ولا (فِعَلٍ)، ولا (فُعَلٍ)؛ تَعَيَّن إلحاقه بــ (فُعْلَل)، إمَّا بزيادة إحدى الدالين؛ فيكون مــن العُنُود (العُتُوّ، والطغيان). وإمَّا بزيادة النون قبلها؛ فيكون من الأعداد[٣٦].

ويتفق البحث مع الجمهور في أصالة بناء (فُعْلُل) في الأسماء الرباعية المجردة، وأن بناء (فُعْلَل) فرع عليه. وسنده رواية الثقات بأن بناء (فُعْلُل) أغلبه أعجمي مُعَرَّبٌ، كــ (جُؤْذَر)، وما جاء منه عربيًّا خالصًا، نحو: (سُؤْدُد: من السيادة)، و(جُنْدُب: ذكر الجراد)، و(حُنْطُب: رجل من مخزوم) قد ورد فيه الضم، وهو الشائع في كلام العرب. ومن المعلوم أن القواعد تُبنى على الكثير، فضلًا عن كون عجمة الألفاظ طارئة على العربية وفرعًا عليها.

٢- بناء (اسْتَفْعَل) للأفعال العربية وللأسماء الأعجمية:

من ألفاظ الإعجاز القرآني لفظة (إسْتَبْرَقٌ: الفرش غليظ الديباج). قال Y: ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ (الإنسان: ٢١). وهي لفظة فارسية معـــرَّبة، أصلها: (إسْتَبْرَك)، وقيل: (إسْتَبْرَه)، و(إسْتَرْوَه)، و(اسْتَقْرَه)، و(اسْتَبْر)[٣٧].

وقد عُرِّبَت هذه اللفظة قياسًا "على ما يناسبه في الأبنية العربية، ولا يُناسِب من أبنية الاسم شيئًا، بل يناسب نحو: اسْتَخْرَجَ..."[٣٨]. أي أن وزن (إسْتَبْرَق: إسْتَفْعَل) بابه الأفعال العربية الثلاثية المزيدة لا الأسماء، و"لا يمنع وُجْدَانُ هذه اختصاصَ أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والعَجَمِيّ لا حكمَ لهما"[٣٩].

وقراءة الجمهور: ﴿ وإسْتَبْرَقٌ ﴾ بقطع الهمزة والتنوين. وقرأ ابن محيصن: ﴿واسْتَبْرَقَ ﴾ بوصلها، وفتح القاف[٤٠]، وقد وجّه الزجاج قراءة ابن محيصن على وجهين، هما:

الأول، أنه اسم ممنوع من الصرف؛ للعلمية والعجمة. ويَدْفَعُه أن الاسم نكرة، وتدخل عليه "أل" التعريف، فيقال: الإسْتَبْرَق.

والثاني، أنه مشتق من الجذر اللغوي "بَرَق، يَبْرُق"، ثم سُمِّي به. ويَدْفَعُه أن أئمة اللغة نَصُّوا على عجمة اللفظة، ونقلها من الفارسية إلى العربية[٤١].

وقد مال ابن جني إلى الوجه الثاني، قائلًا: "ولست أدفع أن تكون قراءة ابن محيصن بهذا؛ لأنه توهم فعلًا، إذ كان على وزنه، فتركه مفتوحًا على حاله"[٤٢].

ويرى البحث أن التوهم الذي عوّل عليه ابن جني مبنيٌّ على توافق صورة الأوزان بين العربية واللغات الأعجمية؛ غير أنه -كما سبق القول- لا عبرة باتفاق الألفاظ، ولا باتفاق الأوزان بين اللغات؛ إذ مجيء الاسم الأعجمي على وزن عربي خاصٍّ بالفعل يؤكد أصالة ذلك الوزن في بابه العربي. ويبدو أن الذي دفع بعضَ الصرفيين إلى البحث عن جذر الفعل فيه مجيء اللفظة في القرآن الكريم، ومنهم مَنْ ينكر وقوع الأعجمي في القرآن؛ رغم أن التعريب "يجعل اللفظ عربيًّا بالتصرف فيه، وتغييره عن منهاجه، وإجرائه على أوجه الإعراب"[٤٣].

موافقة الأعجمي المفرد بناء الجموع العربية.

من آثار تعريب الأسماء الأعجمية مجيء بنائها موافقًا بعضَ أبنية الجموع العربية؛ غير أنها مفردة في المعنى. وقد صدرت أحكام الصرفيين عليها عن خلافهم في الاعتداد باللفظ وعُرْبَةِ هذه الأسماء، ومعاملتهـــا معاملة الجمع، أو الاعتداد بالمعنى وعجمتها في لغتها الأم؛ ومن ثمَّ معاملتها معاملة المفرد. وسيقف البحث عند مثالين: يختص أحدهما بموافقة الأعجمي المفرد بناءَ الجمع السالم في العربية، ويختص الآخر بموافقته بناء جمع التكسير.

١- موافقة الأعجمي المفرد بناء الجمع السالم:

تنتهي بعض أسماء البلدان الأعجمية بلاحقتي جمع المذكر السالم: (الياء والنون)، نحو: (فِلَسْطِين، وقِنَّسْرِين، ويَبْرِين)، وهي قرى رومية بالشام، أو (الواو والنون)، نحو: (سَيْلَحُون: قرية بفارس)، و(مَاكِسُون: موضع بالخابور).

وقد ذكر النحاة في تعريبها مذهبين للعرب، هما:

- الإعراب بالحروف؛ مراعاة لبناء الجمع فيها، فهي ملحقة بجمع المذكر السالم، حيث تُرفع بالواو، وتنصب وتجر بالياء، نحو: (هذه فِلَسْطُونَ، وقِنَّسْرُونَ، ويَبْرُونَ...). و(رأيتُ فِلَسْطِينَ، وقِنَّسْرِينَ، ويَبْرِينَ ...). و(مررتُ بفِلَسْطِينَ، وقِنَّسْرِينَ، ويَبْرِينَ ....).

ومَنْ اعتقد الجمع فيها؛ حمل مفاريدها على الجهة أو الناحية -وإن كانت غير مستعملة- كأن يقال: (فِلَسْطٌ، وقِنَّسْرٌ، ويَبْرٌ، وسَيْلَحٌ، ومَاكِسٌ). والقياس أن يكون المفرد بتاء التأنيث، وجمعه بالألف والتاء؛ مراعاة لتأنيث الجهة أو الناحية؛ ولكنهم عوَّضوا عن ذلك الجمع بـ (الواو والنون)[٤٤].

- الإعراب بالحركات؛ مراعاة لمسماها ودلالتها على الموضع؛ فترفع بالضمة، نحو: (هذه فِلَسْطِينٌ، وقِنَّسْرِينٌ، ويَبْرِينٌ ...). وتنصب بالفتحة، نحو: (رأيتُ فِلَسْطِينًا، وقِنَّسْرِينًا، ويَبْرِينًا...). وتجر بالكسرة، نحو: (مررتُ بفِلَسْطِينِ، وقِنَّسْرِينِ، ويَبْرِينِ ....).

ومنهم مَنْ يمنعها من الصرف، نحو: (هذه فِلَسْطِينُ، ورأيتُ فِلَسْطِينَ، ومررتُ بفِلَسْطِينَ)، وكذلك: (قِنَّسْرِين، ويَبْرِين، وسَيْلَحُون، ومَاكِسُون)[٤٥].

وقد وقعت الأسماء الموافقة لبناء الجمع السالم معربة بالحركات في الشعر، كقول الأعشى:

وشَاهِدُنَا الوَرْدُ واليَاسَمِيـ ـــنُ والمُسْمِعَاتُ بقُصَّابِها[٤٦]

ورَفْعُ (اليَاسَمِينُ) مضمومًا على الاستئنافِ؛ أي: واليَاسَمِينُ والمسْمِعَاتُ بقصَّابِها شاهِدُنا.

ورأى كلٌّ من الخليل بن أحمد والمبرد أنّ إعرابها بالحروف هو القياس والأجود في كلام العرب؛ مستدلين بقوله Y: ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ* وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ (المطففين: ١٨، ١٩)[٤٧].

والبحث بدوره لا ينفي ما ورد عن العرب في إعرابها بالحركات؛ غير أن ما يميل إليه هو الأفصح والأجود؛ لوقوعه في القرآن الكريم، ولأن مظنة اللبس في إعرابها بالحركات مُتَعَيّنة بالجمع بين علامتي إعراب، وهذا غير جائز.

٢- موافقة (سَرَاوِيل) بناء (مَفَاعِيل):

عُرِّبَتْ كلمة (شَرْوَال) الفارسية إلى (سَرَاوِيل)، و(سِرْوَال، وسِرْوِيل، وسَرْوِيل، وسَرَاوِين، وسَرَاوِيل). وقيل: (سَرْوِيل) مُعَرَّب (شَلْوَار)[٤٨].

ونقل المبرد أن "العرب يجعلها بعضُهم واحدًا (مفردًا)، فهي عنده (الأخفش) مصروفة في النكرة على هذا المذهب. ومن العرب من يراها جمعًا، واحدها (سِرْوَالــة)، وينشدون:
عليهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ[٤٩] "[٥٠].

فَمَنْ راعي الإفرادَ فيها، ومشابهة بناء منتهي الجموع (مَفَاعِيل) في العربية؛ جَمَعَها على (سَرَاوِيلات). ولم يذكر فيها جمع التكسير؛ لئلا يلتبس بناءُ الجمع ببناء المفرد. ويرى القاسم بن علي الحريري أن الجمع بـــ (الألف والتاء) كان مراعاة لتأنيث الكلمة في بعض اللغات[٥١].

ومَنْ ذهب إلى أن الكلمة جمع تكسير، ومفردها (سِرْوَالة)؛ فيرى أن اللفظ عربيٌّ ممنوعٌ من الصرف في النكرة والمعرفة، وجعلوه أجزاءً. وقد انتقدهم السيرافي بأن (سِرْوَالة) ليست مفردًا لها، بل هي لغةٌ في (سَرَاوِيل)، ودليله أن الشاعر –في البيت الذي ذكره المبرد– لم يُرِدْ أنَّ عليه من اللؤم قطعة من خرق السَّراويل[٥٢].

وقد اعتدّ بها سيبويه بعجمة الكلمة، ومنع صرفها في النكــرة والمعرفة؛ لمشابهتها بناءً عربيًّا حقّه المنع من الصرف، وهو منتهى الجمــوع (مَفَاعِيل)[٥٣].

ولم يعتدّ الأخفشُ بها؛ لأن التعريب قد أزال عجمتها؛ ومن ثَمَّ حملها على مقابلها العربي؛ فهي تُصْرَف في النكرة، وتُمْنَع من الصرف في المعرفة، ووافقه المبرد فيما ارتآه[٥٤].

وبقطع النظر عن الاعتداد بالعجمة أو عدم الاعتداد بها في منع (سَرَاوِيل) من الصرف؛ فإن هناك إجماعًا على أن العجمة علةٌ ضعيفةٌ طارئةٌ على غيرها؛ ولذلك اقترنت بعلة التعريف؛ لأنه "علّة قويَّة، كثيرة الدَّوَر في الكلام، حتى إنَّها في الشعر قد أُقيمــتْ مقام علّتين، وليس ذلك لغيره"[٥٥].

غير أنّ في شرط عُجْمَة التعريف في لغاتها الأمّ قبل تعريبها– قولين:

الأول، اشترط سيبويه، والمبرد، وابن السراج عجمة التعريف والعلمية؛ لمنع الاسم من الصرف، كــعلم الأشخاص: (إبراهيم، وإسحق، ويعقوب ...)[٥٦].

والثاني، لم يشترط ذلك أبو علي الشلوبين، وابن عصفور، ورضي الدين الأستراباذي، فأسماء الأجناس (دِيبَاج، ودِينَار، ولِجَام ...) إذا سُمِّي بها؛ مُنِعَتْ من الصَّرف[٥٧]، فالمعوَّل عليه استعمال العرب لها أعلامًا ابتداءً.

ويَسْتَبِينُ مما سبق ضعف علة العجمة في منع صرف الاسم؛ ولذلك ارتبطت بالتعريف والتأنيث؛ لقوتهما ولأن لكل منهما علامة لفظية ومعنوية. أما العجمة فلا علامة لها بعد تعريب الألفاظ غير تخليط بنائها بالحذف والزيادة؛ إذا ما قورنت بأصل وضعها في لغاتها الأم. وبناء على ذلك يميل البحث إلى أن (سَرَاوِيل) لفظ أعجمي مفرد مؤنث، ممنوع من الصرف في النكرة والمعرفة؛ لمشابهته بناء (مَفَاعِيل) في العربية.

تركيب الأعلام العربية بلاحقة أعجمية.

تتركب بعضُ الأعلام من اسم عربي، وصوت أعجمي، نحو: (عَمْرَوَيْه، وخَالَوَيْه، وحَمْدَوَيْه)، وأشباهها. والغرض من ذلك -كما قال الزمخشري، ونقل عنه الشهاب الخفاجي- التصغير، والتمليح؛ "فإذا سَمَّى أهلُ البصرة إنسانًا بـ (فِيلٍ)، فصغروه؛ قالوا: (فِيلَوَيْه)، كما يجعلون عَمْرًا عَمْرَوَيه، وحَمْدًا حَمْدَوَيْه"(٥٨).

وقد وضعت هُجْنَة البنيةِ هذه الأسماء المعرَّبة في مرتبة أدنى من الأعلام المركبة الأخرى؛ فلا هي عربية محضة، ولا هي أعجمية خالصة؛ ومن ثمّ بنى النحاة عليها عدة أحكام، هي:

١- ورد في إعرابها حكمان: قال ابن الحاجب النحوي: "أكثرهما، البناء على الكسر؛ كأنّهم أجروه مجرى الصوت لمّا أشبهه، أو لما كان أعجميًّا لا معنى له عندهم أو ليفرقوا بين التركيب مع الأعجمي وبينه مع العربي ...

والثاني، أن يُعرب آخره إعراب بَعْلَبَك"(٥٩)، وذلك بمنعه من الصرف.

واختاروا الكسرة علامة بناء لها؛ لاطرادها في الأصوات المحكية؛ كـ (غَاقِ) -حكاية صوت الغراب- وفي الأعلام الأعجمية المقِيسَة عليها. ولما كان صدر العلم المركب عربيًّا؛ جعلوا الفتحة علامة بنائه؛ لخفتها واطرادها في المركب من اسمين عربيين، نحو: (حَضْرَ مَوْتَ)، والأعداد المركبة المبنية على الفتح، نحو: (أحدَ عشرَ، وثلاثة عشرَ)(٦٠).

٢- تنوين هذه الأعلام المركبة: يجوز تنوين هذه الأعلام وتركه، نحو: (عَمْرَوَيْهٍ، وعَمْرَوَيْهْ)، و(حَمْدَوَيْهٍ، وحَمْدَوَيْهْ). والتنوين فيها علم التنكير، وتركه علم التعريف، كأن يقال: (جاءَ عَمْرَوَيْهٍ، ومعه عَمْرَوَيْهٍ)، فالأول لشخص محدد ومعروف لك، والثاني لشخص غير محدد(٦١).

٣- ترخيم هذه الأعلام المركبة، وفيه خلافٌ على قولين:

الأول، أجمع البصريون على جواز ترخيمها مطلقًا، بحذف "وَيْهِ"؛ فيُقال: (يا سِيبَ، ويا عَمْرَو).

والثاني، منع جمهور الكوفيين ترخيمه مطلقًا. وأجاز الفراء ترخيمه بحذف الهاء، وقلب الياء ألفًا، نحو: (يا سِيْبَوَا، ويا عَمْرَوَا). وأجاز ابن كيسان ترخيمه بحذف الحرف والحرفين ..(٦٢).

ويعد هذا الخلاف اجتهادًا وقياسًا لا يعضده السماع عن العرب؛ ولذلك قال أبو حيان الأندلسي: "المنقول عن العرب أنها لم ترخّمه البتة؛ وإنما رخّمه النحويون قياسًا"(٦٣).

٤- تثنية هذه الأعلام المركبة وجمعها:

منع الأكثرون تثنيتها وجمعها؛ لعدم سماعه ولشبهه بالمحكي. وأجازه بعضُ الكوفيين، وابن هشام الخضراوي، وابن أبي الربيع، والسيوطي؛ فيُقال: (سِيبَوَيْهَانِ، وسِيبَوَيْهُونَ). وأجاز بعضهم حذف عجزه، فقالوا: (سِيبَانِ، وسِيبُونَ)[٦٤].

ويؤخذ مما سبق أن اللاحقة الأعجمية "وَيْهِ" في تركيب بعض الأعلام المحدودة قصد العربُ بها تصغير الاسم العربي على غير قياس؛ وقد راعى الصرفيون فيها أصالة كل جزء في لغته؛ ليتحقق له الاطراد في بابه. وقد بُني ترخيم هذه الأعلام، وتثنيتها، وجمعها على القياس المحض الذي هو مظنة الخلاف في وقوع هذه الظواهر.

دور العجمة في بيان أصالة الحروف وزيادتها.

تُعرف الزيادة في بناء الكلمة بطريق الاشتقاق اللغوي، أو عدم النظير، أو غلبة الزيادة فيها عند الاستعمال[٦٥]. وقد أخضع الصرفيون الأسماء الأعجمية لمعايير الأصالة والزيادة في الأبنية العربية، على نحو ما يَستَبين من خلافهم حول لفظة (منْجَنِيق: آلة حربية لرمي الحجارة) (بفتح الميم، وكسرها).

نقل أبو منصور الجواليقي عن الفراء لغتين في (منْجَنِيق)، هما: (مَنْجَنُوقٌ، ومَنْجَلِيقٌ)[٦٦]. وهي "معرَّب (مَنْ جَهْ نِيكْ)؛ أي: ما أجودني!، أو أنا شيء جيد...، وقيل: الأقرب أنه معرّب (مَنْجَلْ نِيكْ)، و"مَنْجَل" ما يُقعَل بالحبل ..."[٦٧].

وقال آدي شير: هي فارسية "مركبة من (مَنْك جَنْك نَيك)، أي: أسلوب جيد للحرب. أو أصلها (مَنْجَك نَيك)، وأن (مَنْجَك) معناه الارتفاع إلى فوق"[٦٨].

وقد رأى سيبويه، والمازني، وتبعهما الجمهور أصالة الميم وزيادة النون الأولى في (مَنْجَنِيق)، ووزنها "فَنْعَلِيل". ودليلهم بقاء الميم، وحذف النون الأولى في الجمع (مَجَانِيق)؛ قياسًا على حذف الياء في جمع (عَيْضَمُوز: العجوز الكبيرة) على (عَضَامِيز)، فلو كانت النون أصلاً؛ لمَا حُذفت ثانية في الجمع[٦٩].

وبناء على جمع التكسير فيها؛ استبعد الصرفيون زيادة الميم والنون معًا؛ "إذ ليسَ في الأسماء ما هو كذلك إلا ما انبنى على الفعل، نحو: "مُنْطَلق، ومُسْتَخْرِج"[٧٠]. و(مَنْجَنِيق) أعجمية غير مشتقة باتفاق.

لكن رأى الفراءُ زيادةَ الميم والنون معًا؛ حيث اعتدّ باشتقاق (منْجَنِيق) من معنى الجذر اللغوي (جَنَقَ)؛ لقول العرب: (جَنَقُوهُم بالمَجَانِيق). وبالتالي يكـــون وزن (منْجَنِيق): (مَنْفَعِيلًا) مزيدًا بـــ "الميم والنون الأولى"، و"النون الثانية" أصلية.

ونقل ابن يعيش تعليق الفراء على قولهم: "ولم أرَ الميم تُزاد على نحو هذا...، وقولُه إشارةٌ إلى عدم النظير، وهذا يُقوِّي أنّ الميم أصلٌ، والنون زائدةٌ"[٧١].

فالفراء يعوّل على السماع عن العرب في الحكم بزيادة النون وأصالة الميم، وعلى الاشتقاق من معنى (منْجَنِيق) لا من لفظه؛ لأن الإجماع معقود على عجمة اللفظ. أما ابن يعيش فحكم على أصالة الميم؛ بناء على ندرة زيادتها في هذا الموضع، وعدم وجود نظير لها من غيرها.

لكن انتقد ابنُ جنى مذهبَ الفراء وغيره في القول باشتقاق الكلمة؛ وذلك أن العرب "إذا اشتقوا من الأعجمي خلَّطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترءوا عليه فغيّروه، وذلك أن الميم وإن كانت أصلًا؛ فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدة؛ فشبهت بالزائدة؛ فحذفت عند اشتقاقهم الفعل"(٧٢).

كما استبعد الصرفيون أصالتهما معًا؛ "لأنّهم قد أسقطوا النّون في التّكسير لما قالوا: (مَجَانِيق). فلو كانت "النّون" أصلاً؛ لكانوا يُسْقِطون "القافَ"، ويُبْقُون النُّون"(٧٣). وذلك على مذهب مَنْ يعتقد أولوية حذف الزوائد من نهايات الكلم. غير أن جمع التكسير لم يكن بحجة في الحكم على أصالة الميم والنون الأولى، أو أصالة أحد الحرفين وزيادة الآخر؛ فبالإضافة إلى بنائَيْ "فَنْعَلِيل" عند سيبويه، و"مَفْعَلِيل" عند الفراء في (منْجَنِيق) رأى ابن الحاجب النحوي، وتبعه رضي الدين الأستراباذي فيها بناءً ثالثًا هو "فَعْلَلِيل"؛ حملًا على (سَلْسَبِيل: وصف لعين ماء الجنة)، و(بَرْقَعِيد: قصبة في ديار ربيعة)(٧٤).

ومحصَّلة الأمر، أن لعجمة الكلمة المعــربة (منْجَنِيق) دورًا رئيسًا فيما يتصل بأصالة الميم، أو زيادتها عند الصرفيين، وقد بُنِيَ الخلافُ على وجوه عقلية، وافتراض تخليط العربِ أوزانَ الأعجمي؛ لكي تتفق مع الأبنية العربية.

حَمْلُ عُجْمَةِ الأسماء المعربة على الاشتقاق في العربية.

تَفْضُلُ العربيةُ سائرَ اللغات بكثرة تصاريفها، وتعاقب حروفها وحركاتها في التمييز بين معاني الأبنية المشتقة من جذر لغوي واحد، كما تتسم ألفاظُها ومعانيها بالتوسع والمرونة؛ إذ نجد فيها الأسماء، والأفعال، والحروف، والصفات ...، وغيرها من الفصائل اللغوية الأخرى(٧٥).

ويُسهم الاشتقاق اللغويّ في معرفة أصول الكلمات وفروعها داخل لغتها الأم، إذ هي المحكُّ في الحكم على عُرْبَتها أو عُجْمَتها؛ فعدم خضوع الكلمة لطرائق العربية في تصاريفها واشتقاق صيغها المتعددة من محددات عجمتها. ورغم ذلك؛ فإن جلّ علمائنا قد حَمَلَ عجمة الأسماء -خاصة في القرآن الكريم- على جذور لغوية عربية. ويتناول البحث هذه القضية من خلال الآتي:

١- اشتقاق الأعجمي من أصول عربية.

يكاد ينعقد إجماع الصرفيين على منع اشتقاق الأعجمي من أصول عربية؛ "لأنّ اللغات لا تُشتقّ الواحدة منها من الأخرى مواضعة كانت في الأصل أو إلهامًا. وإنما يشتقّ في اللغة الواحدة بعضها من بعض؛ لأن الاشتقاق نتاجٌ وتوليدٌ، ومحالٌ

أن تُنْتِجَ الثُّوقُ إلا حُورانًا، وتلد المرأةُ إلا إنسانًا"(٧٦). فالخصائص التصريفية للغاتِ هي مناط الاشتقاق اللغوي الذي تنماز به كل لغة عن رسيلاتها، حتي ولو جمعت بينها خصائص أخرى.

واتفاق الأعجمي والعربي في بناء ما لا يعدّ مدخلًا لاشتقاق إحدى اللغتين من الأخرى؛ وهو فحوى كلام الزجاج حين قال: "ويجوز أن يكون "مَاجُوجُ" "فَاعُول"، وكذلك "يَاجُوجُ"، وهذا لو كان الاسمان عربيين لكان هذا اشتقاقهما، فأما الأعجمية فلا تشتق من العربية"(٧٧).

وبناء على خطورة أمر الاشتقاق بين اللغات؛ حذَّر ابنُ السراج الناظرَ في الاشتقاق "أن يُشتقّ من لغة العــرب لشيء قد أُخِذَ من لغة العجم؛ فيكــون بمنزلة مَنْ ادّعَى أنّ الطيرَ ولدُ الحوت"(٧٨).

كما حرص ابن الحاجب النحوي على دفع تَوَهُّم الاشتقاق بين اللغات عند بعض الصرفيين في أثناء الحكم على الأسماء الأعجمية بالأصالة أو الزيادة، فهي "على معنى أنها لو كانت من كلامهم –كلام العرب– تقديرًا لكان قياسها أن يكون كذلك"(٧٩)، بالتصرف فيها بالأصالة والزيادة؛ أي أن الاشتقاق الافتراضي فيها من قبيل قياس مجهولٍ اشتقاقه على معلومِ الاشتقاق فيه.

وقد وَقَرَ في يقين السمين الحلبي "أنَّ ادِّعاءَ الاشتقاق فيه بعيدٌ؛ لأنَّ الأسماء الأعجمية لا يدخلها اشتقاقٌ ولا تصريفٌ..."(٨٠).

ولعل في هذه الآراء غُنْيَةً عن ذكر المزيد مما يؤكد تشدّد الصرفيين من الناحية النظرية في منع اشتقاق الأعجمي من أصول عربية؛ لكن الجانب الآخر من التقعيد وهو التطبيق والتفسير والتأويل للأعجمي المعَرّب في القرآن الكريم لا يطرد مع هذا التوجّه العام في الاشتقاق اللغوي؛ فقد كانت العجمةُ مثارَ جدل دائم في التحليل الصرفي؛ حيث رأى بعض علمائنا أن عجمة بعض الأسماء تَحُول دون السعي وراء اشتقاقها وأصولها العربية، ورأى آخرون عُرْبَتها؛ فَهَمَّوا باحثين عن اشتقاقاتها اللغوية، وحملها على التوافق بين اللغات، وتلاقي طباع البشر فيها. ويفصل البحث أقوالهم فيها على النحو الآتي:

أ) إِبْلِيس:

وردت أول إشارة عن اشتقاق بناء (إِبْلِيس: إِفْعِيل) وجذره اللغويّ في معجم العين للخليل بن أحمد، حيث يقول: "وربَّما اشْتُقَّ نعتُ (إِفْعِيلٍ) من (أَفْعَلَ)، مثل: إِبْلِيس من أَبْلَسَهُ اللهُ"، ويقول: "وسُمِّي إبليسَ؛ لأنَّه أَبْلِسَ من الخَيْر؛ أي: أُويسَ، وقيل: لُعِنَ"(٨١). ولم يذكر أنه بناء أعجمي، بل جعله من أبنية الصفات.

وذهب سيبويه إلى أن "إِفْعِيل في الاسم والصفة. فالأسماء، نحو: (إخريطٍ، وإسْلِيحٍ، وإكْلِيلٍ). والصفة، نحو: (إصْلِيتٍ، وإجْفِيلٍ، وإخْلِيجٍ). والإِخْلِيجُ: الناقةُ المخْتَلَجَةُ من أمها"(٨٢).

وحمل بعض المفسرين(٨٣) بناءَ (إبليس) على اشتقاقه من الجذر العربي "أبْلس" في قوله Y: ﴿ فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴾ (الأنعام: ٤٤)، وقوله Y: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (الروم: ١٢)، كما استدلوا على ذلك بقول العجاج:

يَا صَاحِ، هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا؟

قَالَ: نَعَمْ أعْرِفُهُ ، وَأبْلَسَا(٨٤)

وقد ترتب على القول باشتقاق (إبليس) من العربية زيادةُ همزته وبائه، فوزنه:

(إفْعِيل)، وعلة منعه من الصرف هي العلمية وشبه العجمة في قلة نظائر هذا البناء؛ غير أن ابن الشجرى قال: "مثال (إفْعِيل) كثير في العربية، كقولهم للطلع: (إغْرِيض)، وللعصفر: (إحْرِيص)، وللسنام الطويل: (إطْرِيح). ولا خلاف في أنك لو سميت بإغْرِيضٍ، ونحوه؛ لصرفت ..."(٨٥).

وقد دفع مجيءُ هذا البناء غير مصروف في القرآن الكريم النحاةَ إلى القول بعجمة (إبْلِيس)، ووزنه: (فِعْلِيل). يقول ابن الأنباري: "فلمَّا وجدنا الله Y قال: ﴿إلاَّ إبليسَ﴾، فلم ينوّنه؛ عَلِمْنا أنَّهُ أعجميّ، مجهول الاشتقاق؛ ولأنَّ ما عُرِفَ اشتقاقه كان عربيًّا يلزمه من التعريب ما يلزم زيدًا وعمرًا وأشباههما؛ إلاَّ أنْ يكون مُنِعَ الإجراءَ (الصرف) للتعريف؛ وأنَّه اسم واقع على أولاده وجميع جنسه؛ فيُلْحق بثمود، وما أشبهه في ترك الإجراء"(٨٦).

وقال أبو منصور الجواليقي: "إبْلِيسُ: ليس بعربيّ، وإن وافق "أبْلَسَ" الرجلُ، إذا انقطعتْ حجته؛ إذ لو كان منه؛ لصُرِفَ..."(٨٧).

وبناءً على ذلك؛ رفض ابنُ جني الاشتقاقَ في هذا البناء، وقال: "إنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب، ألا ترى إلى قول النابغة:

نُبِّئْتُ أنَّ أبا قَابُوسَ أوْعَدَنِي ولا قَرَارَ عَلَى زَأرٍ مِنَ الأسَدِ(٨٨)

فلو كان هـذا من (قَبَسْتُ النارَ)؛ لانصرف؛ لأنه كان يكون بمنزلة (جَارُود) مـن الجَرَد، و(عَاقُول) من العَقْل"(٨٩). وقد ترتب على عجمة (إبْلِيس) أمور، هي: أصالة همزته، وزيادة بائه ولامه الأولى، ووزنه: (فِعْلِيل)، ومنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

ب) إنْجِيل:

(إنْجِيل): من نظائر بناء (إفْعِيل) في القرآن الكريم، وهو لفظ أعجمي عبراني. واتخذ بعضُ الصرفيين قراءةَ الحَسَن: ﴿ أَنْجِيل ﴾، بفتح الهمزة دليلًا على عجمتها لأنّ (أفْعِيل) ليس من كلام العرب وأبنيتها الصرفية(٩٠).

ورغم أن الزجاجَ لم يطمئن لقراءة الحسن؛ فإنه لم ينكر وقوع بناء (أفْعِيل)؛ "لأن كثيراً من الأسماء الأعجمية تخالف أمثلة العرب، نحو: آجرّ، وإبرَاهيم، وهَابيل، وقابيل، فلا ينكر أن يجيء (أنْجِيل). وإنما كُرِهت القراءة بها؛ لأن إسنادها

عن الحسن لا أدري هل هو من ناحية يوثق بها أم لا؟"[٩١]. أي أن وجود البناءين: (إفْعِيل)، و(أفْعِيل) من قبيل التخليط في بناء الأعجمي المعرّب.

وقد نصَّ السمينُ الحلبيّ على اشتقاق (إنْجِيل) من مادتين لغويتين، هما: (النَّجْل)، وهو الماء الذي يُنْثَر من الأرض ويخرج منها، وسُمِّيَ الإنجيلَ؛ لأنه مُسْتَخْرَجٌ من اللوح المحفوظ. أو بمعنى الأصل أو التوسعة؛ لأن فيه توسعة لم تَكن في التوراة، إذ حُلِّل فيه أشياءُ كانت مُحَرَّمة. وقيل: مشتق من (التَّنَاجُل)، وهو التنازع والاختلاف؛ أي: أنه سُمِّي بذلك؛ لاختلاف الناس فيه[٩٢].

لكن اللافت للنظر أن القائلين بعجمة (إبْلِيس) لم يذكروا لغته الأمّ التي عُرِّبَ منها؛ بخلاف (إنْجِيل) الذي ردُّوه إلى أصله العبراني؛ وهو ما يجعل في النفس شيئًا من قولهم هذا، كما أن ما استندوا إليه من عدم صرفه في القرآن لم ينكره القائلون بعُرْبَته واشتقاقه، وإن اختلفت علته عندهم؛ بأن العرب لم تستخدمه علمًا؛ فأشبه الأعجمي.

ولعلي أتفق -بعد ذلك- مع الخليل بن أحمد في أن (إبْلِيس: إفْعِيل) نعت اشتق من (أبْلَسَ: أفْعَلَ). كما لا أستبعد أن يكون (إبليس) علمًا منقولًا عن صفة؛ خصَّ الله Y به أولاد الشيطان وجميع جنسه، ثم حُمِلَ في منع صرفه على "ثَمُود" وما أشبهه. أقول: ويؤكد علاقة النقل في الاسم أن سيبويه جعل بناء (إفْعِيلِ) في الاسم والصفة.

أما (إنْجِيل) فهو أعجمي منقول عن العبرية، ومن المعلوم أن العربية والعبرية متولدتان عن السامية؛ ولذلك لا غضاضة في استعمالها العربي بهذه المعاني، وإن لم يكن بنفس درجة شيوعها في العبرية؛ لارتباط الكلمة بالكتاب المقدس الذي نزل على سيدنا عيسى υ. وأرى في هذه اللفظة رأيَ ابن جني الذي ذهب إلى أن قولهم: التوراة من لفظ "وَرَى"، والإنجيل من لفظ "نَجَل"، والفرقان من لفظ "فَرَق" هو من باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد[٩٣].

جـ) جَهَنَّم:

هي علم لنار الآخرة، والدَّرْك الأسفل منها -أعاذنا الله منها-، وفيها قولان:

الأول، هي لفظ أعجمي، مجهول الاشتقاق، وهو رأي يونس بن حبيب، وأكثر النحاة واللغويين. وقد عُرِّبت عن العبرية (كَهْنَام)، ووزنها (فَعْنَال)، وعلَّة منعها من الصرف العجمة والتعريف[٩٤].

والثاني، هي عربية مشتقة من جَهَامة الوجه، والتّجهم، والكراهية، والغلظ، وجذرها اللغوي (جهم). وقد زيدَت النون المضعفة؛ لتكون على وزن "فَعَنَّل". وأشهر القائلين بعُرْبَتها أبو عبيدة معمر بن المثنى، وابن خالويه، وأبو العلاء المعري، وأبو هلال العسكري، وأبو حيان الأندلسي.

ودليلهم على اشتقاقها قول رؤبة بن العجاج: " رُكَيَّةٌ جِهِنَّام "، وقول العرب: " بِئْرٌ جِهِنَّام"؛ أي: بعيدة القعر. وهي غير مصروفة عندهم للتعريف والتأنيث؛ لأنهم عدوها من أسماء الأماكن(٩٥).

واختلف القائلون باشتقاق (جَهَنَّم) وعُرْبَتِها في نونها على مذهبين:

الأول، نون (جَهَنَّم) زائدة، ووزنها (فَعَنَّل) إذ هي محمولة على الاشتقاق من الأصل (جَهَم).

والثاني، النون أصلية، ووزنها (فَعَلَّل)؛ لأن بناء "فَعَنَّل" ليس بناء عربيًّا.

وقد استصوب أبو العلاء المعري، وأبو حيان الأندلسي، وتلميذه السمين الحلبي زيادةَ النون، وانتقدوا القائلين بأصالتها؛ لأن بناء "فَعَنَّل" -وإن لم يذكره سيبويه- موجود في اللغة، نحو: (ضَغَنَّط: من الضغاطة، والضخامة)، و(هَجَنَّف: صفة للظليم)، و(زَوَنَّك: للقصير)(٩٦).

ويقف البحث بلفظة (جهنّم) على مسافة واحدة من العربية والعبرية؛ فهي دليل على تلاقي اللغتين الساميتين على دلالتها. والذي حدَا بالبحث إلى اتخاذ هذا الإجراء غيابُ الدليل التاريخي اللغوي على أصالة نسبتها إلى إحدى اللغتين، حتى ولو افترضنا تأثر إحداهما برسيلتها.

د) سَلْسَبِيل:

هي مفردة قرآنية، اخْتُلِفَ في عجمتها، مما حدَا أكثر أهل اللغة إلى حملها على الاشتقاق اللفظي، ومن شواهدها قوله Y : ﴿عينًا فيها تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ (الإنسان: ١٨).

والقائلون بعجمتها وتعريبها هم: أبو منصور الجواليقي، والشهاب الخفاجي، ومكيّ بن أبي طالب القيسي، ولم ينسبها أحد منهم إلى لغتها الأم(٩٧).

وحين يُوَازَن قولهم بقول ابن الأعرابي: "لم أسمع (السَّلْسَبِيلَ) إلا في القرآن"(٩٨)؛ نستنتج أنها لفظة قرآنية معجزة، مجهولة الاشتقاق، ولم يستعملها العرب في نثرهم أو أشعارهم قبل نزول القرآن. ورغم أن بناءها يجري على بناء عربي، كقولهم في الصفة: (دَرْدَبِيس: للداهية)، و(عَلْطَمِيس: للضخم الشديد) فإنها حُمِلتْ على الألفاظ الأعجمية في ندرتها وقلة استعمالها.

وعند استقراء التحليل اللغوي للكلمة في كتب التفسير وإعراب القرآن نجد أن أصحابها لم يذكروا شيئًا عن عجمتها؛ بل يكشف تناولهم لها عن رأيهم في عُرْبَتِها واشتقاقها من غير جذر لغوي.

فأشْهَرُ ما قيل في أصل (سَلْسَبِيل)، ووزنها الصرفي الآتي:

الأول، هي بناءٌ خماسي، أصله: (سلسبل)، والياء زائدة، ووزنه: (فَعْلَلِيل)، وهو رأي سيبويه، وتبعه أكثر الصرفيين(٩٩).

والثاني، هي بناءٌ رباعي، أصله: (سلبل)، ووزنه: (فَعْفَلِيل)، بتضعيف فاء الكلمة، وهو رأي الفراء لأنه يجيز تكرير حرف أصلي مع توسط حرف أصلي بينهما(١٠٠).

كما اختلفوا في إفرادها وتركيبها على مذهبين:

أحدهما، هي مفردة غير مركبة، واخْتُلِف في بابها، فقال بعضهم: هي (صفةٌ) للعين، مبالغة في عذوبتها وسلاسة جريانها في الحلق، ومنهم: الفراء، والزجاج، وأبو حيان الأندلسي، والإمام الطبري الذي عوّل على إجماع أهل التأويل بأن المعنى عين توصف سلسبيلا. وبناء على هذا صُرِفَتْ (سَلْسَبِيلًا)؛ لأنها نكرة(١٠١).

وهي من أبنية الأسماء عند كل من سيبويه، وابن السراج كـ (خَنْدَرِيسٌ: الخمر القديمة)، و(عَنْدَلِيبٌ: البلبل)(١٠٢).

لكن وَفَّق بعضُ الصرفيين بين القولين؛ فقال: هي علم مفرد منقول عن صفته؛ كأنَّ "العينَ" سميت بصفتها مبالغة. وأوّلوا صرف (سَلْسَبِيلًا) في الآية على وجهين: مراعاة معنى التذكير في العين؛ فالمراد: ماء العين، لا العين ذاتها. أو لتناسب رءوس الآي، كقوله Y: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾ (الإنسان: ١٥)(١٠٣).

وثانيهما، هي مركب إسنادي لجملة أمرية هي (سَلْ سَبِيلًا)، أي: سَلْ طريقًا إلى عين الماء في الجنة، وقد عزاه أهل التفسير وبعض المعربين للإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)(١٠٤). وقد أوّله النحاة -قياسًا- على أنه علم مركب للعين في الآية، منقول عن جملة محكية، نحو: "تَأَبَّطَ شرًّا"، و"ذَرَّى حَبًّا"(١٠٥).

ولم يذكر المفسرون ومعربو القرآن شيئًا عن عُجْمَة اللفظة؛ ومن ثمَّ يطمئن البحث إلى كون (سَلْسَبِيلًا) عربية الاشتقاق والبنية، والاستعمال القرآني، وإن كانت قليلة في كلام العرب.

وأميل إلى أنها علم مفرد منقول عن الصفة؛ لأن النقل في العلمية له نظائر في العربية. ويجوز صرفه؛ مراعاة للوصف والتنكير، أو منعه من الصرف؛ مراعاة للعلمية والتعريف. ويؤكد جواز صرفها أن العرب تصرف ما لا ينصرف في أشعارها، ولو كان خطأً ما استعملته، كما أنه ورد منع صرفها في قراءة طلحة ابن مصرف: ﴿ سَلْسَبِيلَ ﴾. وليس الأمر كما ادّعى الفراء وابن الحاجب النحوي أن القراء مجمعون على صرفها. ويبدو أن القراءة لم تبلغهما ولم يحققاها(١٠٦).

هـ) الفِرْدَوْس:

هي مفردة قرآنية وردت في قوله Y: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً ﴾ (الكهف: ١٠٧)، وقوله Y: ﴿ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (المؤمنون: ١١). وقد اختلف أهل التأويل في معانيها، فقالوا: هي معظم الجنة، أو ربوة الجنة وأوسطها وأفضلها، أو سرّة الجنة، أو البستان الذي فيه الأعناب، أو جبل الجنة الذي تتفجر منه أنهارها(١٠٧).

وفي عجمة كلمة "الفردوس" قولان:

الأول، هي لفظ أعجمي معرَّبٌ، مجهول الاشتقاق. وقد تعددت اللغات المَعْزوَّة إليها؛ فقيل: هي رومية، وقيل: فارسية، أو حبشية، أو سريانية(١٠٨).

واستدل الزجاج على عجمتها بأن تاريخ استعمال الكلمة كان بعد نزول القرآن الكريم؛ إذ وردت في شعر حسان بن ثابت:

وإنَّ ثوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جنانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فيها يُخَلَّدِ(١٠٩)

واعترض أبو حيان الأندلسي، والسمين الحلبي على ذلك؛ لأنّ الفردوس ورد أيضًا في شعر أمية بن أبي الصلت الثقفي؛ أي: قبل نزول القرآن، يقول:

كَانَتْ مَنَازِلُهُم إِذْ ذَاكَ ظَاهِرَةً فِيهَا الْقَرَادِيسُ والفُومَانُ والْبَصَلُ(١١٠)

والثاني، هي لفظة عربية مشتقة، توافقت عليها اللغات، قال الفراء عنها: "وهو عربيٌّ أيضًا، العرب تسمي البستان الفردوس"(١١١).

وأصل بنائها من (فَرْدَسَ: فَعْلَل)، ووزن (فِرْدَوْس: فِعْلول)، ملحق بالخماسي من الرباعي الصحيح عند سيبويه. وملحق بالخماسي من الثلاثي عند رضي الدين الأستراباذي(١١٢). والصواب أنه من الرباعي؛ لأن الزيادة فيه بالواو فقط.

وقد قلّب الصرفيون تصاريفها واشتقاقاتها، كالمصدر (فَرْدَسَة)، بمعنى السعة أو الصَّرع القبيح. واسم المفعول (مُفَرْدَس)، فقالوا: "كَرْمٌ مُفَرْدَسٌ"؛ أي: مُعَرَّشٌ. وجمعها (فَرَادِيس)، وقد سمى أهل الشام البساتين والكروم: الفراديس. كما جعلوا تذكيرها على اللفظ وتأنيثها على معنى الجنة في قوله Y: ﴿ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (المؤمنون: ١١)(١١٣).

وإذا كان جهلُ اشتقاق الكلمة، وعدم خضوعها للنظام التصريفي للغة العربية دليلًا على عجمتها؛ فإنّ حِرْصَ جلّ علمائنا على تقليب تصاريف كلمة (الفردوس) -رغم إشارة بعضهم إلى آراء متعددة تعزوها إلى لغات أجنبية- يشي باطمئنانهم إلى عُرْبة الكلمة وعدم تعريبها.

وقد ذهب الدكتور صبحي الصالح إلى أن في سلوك علمائنا تجاه اشتقاقات كلمة (الفِرْدَوْس) وغيرها غُلُوًّا نقضوا به مبدأهم المتشدد في اشتقاق الأعجمي؛ فصيّروا الأصل فرعًا، والفرع أصلًا، ونسبوا للعربية من الإعجاز في موافقة العُجْمَيات ما لا يجوز أن يدور مثله في خَلَد إنسان(١١٤).

لكن ينظر البحث إلى هذه الاشتقاقات من وجهة أخرى، وهي أن المقِرِّين أنفسهم بعجمة (الفردوس) غير متفقين على لغتها الأم التي عُرِّبت عنها، فقالوا: هي رومية، أو فارسية، أو حبشية، أو سريانية، وقد استعملتها العرب أيضًا. ولا يوجد دليل من المعاجم التاريخية للغات على أسبقية إحداها في الاستعمال غير ما ذُكِرَ في شعر حسان بن ثابت، وهو مردودٌ بما ذُكِرَ من شعر أمية بن أبي الصلت الثقفي؛ ولذلك تعد المسألة من قبيل الاقتراض اللغوي، والتأثير والتأثر بين اللغات. ولعل الإمام القرطبي أصاب في تعقيبه على المسألة بقوله: إذا ثبت وجود اللفظة في اللغات الأجنبية؛ فهو وِفاقٌ بين هذه اللغات في استعمالها(١١٥).

٢ - الاشتقاق من الأسماء الأعجمية المعرَّبة:

انتهى البحثُ إلى أنّ قوة اللغات ليست رهينة بنقاء معجمها اللغوي من الألفاظ الأجنبية؛ بل بمدى استيعابها لهذه الألفاظ، وإخضاعها لنظامها الاشتقاقي، بوصفه أهم وسائل تنـــمية مفرداتها وتراكيبها، وأحد مقتضيات الاستعمال اللغوي، وأبرز أدوات الإبـــداع في سائر الأجناس الأدبية التي لا يمتلك ناصيتها إلا مَنْ قويت فصاحته. وقد قال ابن جني في ذلك: "فإنّ الأعرابيَّ إذا قويت فصاحتُه، وسمت طبيعتُه؛ تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحدٌ قبله به؛ فقد حُكِيَ عن رُؤْبَة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها، ولا سُبِقا إليها"(١١٦).

ولا تُبْنَى الاشتقاقاتُ اللغوية من الألفاظ الأعجمية إلا بالقياس؛ لأنها غير مسموعة في لغتها الأم أو اللغة المعَرَّبَة إليها؛ ومن ثمّ حُمِلت على كلام العرب في أقيسته وطرائق تصريفه وإعرابه. وإنَّما كان طريقها القياس لا غير؛ إذ الأصل في كلّ كلام ألّا يخالطه لسانٌ آخر؛ ولذلك كانت العُجْمَة فرعَ على العربية(١١٧).

والتوجُّه العام لدى الصرفيين في تقعيدهم عملية الاشتقاق اللغوي من الألفاظ الأعجمية هـــو موافقة المشتق أبنية العرب ومقاييسها التصريفية، أما ما لم يوافقها فمردود باعتبار أنّ ما لم يكن من كلام العـــــرب؛ فليس له معنى فـــي كلامهم، فكيف تجعل مثالًا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟!. وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، والمازني، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والسيوطي(١١٨).

وقد نقل أبو منصور الجواليقي عن الفراء قوله: "يُبْنَى الاسمُ الفارسيُّ أيَّ بناءٍ كان، إذا لم يخرج عن أبنية العرب"(١١٩).

لكن نقل أبو عثمان المازني عن الأخفش تجويزه البناء مطلقًا، سواء أتى المشتق على مثال أبنية العرب، أو لم يأتِ(١٢٠). وهو ما دفع ابن جني إلى الانتصار لمذهب الجمهور والقياس عليه أولًا، ثم إحسان الظن بالأخفش والاعتذار عنه ثانيًا؛ إذ محكُّ الخلاف في المسألة عدم وضوح الغرض من عملية البناء والاشتقاق اللغوي؛ فهل الغرض من ذلك التدريب والتمثيل الذهني لأبنية خارجة عن قوانين العرب، أو الغرض جواز البناء على مثالٍ لم تأتِ به العرب؛ فيكون ذلك من قبيل إدخال ما ليس من اللغة فيها؟

وسأنقل نص ابن جني رغم طوله لأهميته، يقول: "ولو كان الغرض تمثيل الكلمة من المبنيّ منه لزال الخلاف؛ لأنهم كلُّهم مجمعون على أنه لو قيل لهم: ما وزن "غَدَوْدَن" من الفعل؟ لقالوا: "فَعَوْعَل"... ولو قيل لهم: ما وزن "غَدَوْدَن" من "ضَرَب"؟ لقالوا: "ضَرَوْرَب" يريدون به المثال لا غير، ولا يريدون به أن يجعلوه اسمًا ولا صفة، كما يقولون: هذا رجلٌ ضَرْبَبٌ، وهذا رجلٌ ضَرَنْبَى، (ثم يقول معتذرًا) ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في كتابه: فإنْ أَبَى خصمك؛ فقل له: فلو قيل: كيف كان يُقال؟ فإنه لا يجد بُدًّا من الرجوع إليك.

فهذا يدل على أنه يريد: إنْ لم يجبك إلى أن تبني على ما لم يأتِ، فقل له: فكيف كان يكون حكمه لو جاء؟ فإنه لا بدّ له من الرجوع إليك، أي: فلا بدّ من أن يمثل لك جميع ما تسأله عنه على شريطة أنه لو جاء، لكان على هذه الصيغة"[١٢١].

وهكذا يَسْتَبِينُ من النص السابق انعقادُ الإجماع على جواز التمثيل من المبنيّ منه ليس غير، حتى ولو خالفَ أبنية العرب ولم تنطــق به. كما أن التمثيل لجواز البنـــاء على مثال لم يُسمع عن العرب فيه افتراض وذهنية خالصة؛ دونما احتكامٍ للواقع اللغوي، أو تعويلٍ على كثرة الاستعمال.

ومن المقولات التي قد تُفْهَم على غير وجهها في أثناء التقعيد للاشتقاق اللغوي من الألفاظ الأعجمية أن "العرب يُخَلِّطُون في أبنية اللغات الأجنبية عند تصرفهم فيهـــــــا"؛ مما يشي بالعبثية وعــدم الاطراد في مثل هــذه الاشتقاقات؛ فتصير غير منضبطة في أحكامها وتعليلاتها، فكما يقول ابن جني: "ذلك يكون تخليطًا وهوسًا؛ لأن فيما خرج إلى الوجود شُغْلًا عما هو باقٍ في العدم، إلا ما علّته في الامتناع من النطق به قائمة؛ فإنّ مثل ذلك يسأل عنه"[١٢٢].

فالمراد من التخليط في أبنية الأعجميّ هو "تعددها" الناتج عن غياب اشتقاقها في لغتهــا الأم؛ واجتهاد العربيّ في أن يُحاكي بها لغته؛ تبعًا لقوانينهــا الصوتية، والتصريفية، والنحوية؛ إذ إنّ التعريب يُزيل عجمتها باعتبار ما آلت إليه، لا باعتبار أصلها؛ ناهيك عن أنّ اللفظ لا يبقى على هيئته التي كان عليها قبل دخوله إلى لغة غير لغته؛ ما دام مخالفا لقوانين اللغة الجديدة.

وفيما يلي بعض نماذج الاشتقاق اللغوي من الألفاظ الأعجمية، تلك التي ارتبطت بنصوص نثرية وشعرية تبرز قوة اللغة العربية، وتَمَثُّلها لهذه الألفاظ، وصبغ أبنيتها بصبغة عربية عن طريق الحذف والزيادة، والإبدال، والتغيير الصوتي لبعض حروفها:

أ) اشتقاق الفعل من أسماء الأجناس.

المصدر أصلُ الفعل عند البصريين، وهو اسم جنس يدل بلفظه على القليل والكثير؛ كأنْ يُشتقّ "عَلِمَ" من "العِلْم"، و"فَهِمَ" من "الفَهْم"، وكذلك سائر المشتقات.

وقد تصرّف العربُ بالاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية، كـــ (درهم، ودينار، وعُرْبُون ... وغيرها):

– قالوا: "دَرْهَمَتِ الخُبَّازَى"؛ أي: صارت كالدراهم؛ فاشتُقَّ من الدرهم، وهو اسم أعجميّ ... "[١٢٣].

– واشتقوا من (دِينَار) فعلًا، نحو: (دنَّر يُدَنِّر)، وقالــوا: (رجلٌ مُــدَنَّر: كثير الدنانير) و(بِرْزَوْن مُدَنَّر: أشهب مستدير النقش ببياض وســواد)[١٢٤]. وأصـــل دينار: (دِنّار)؛ بدليل جمعه على (دَنَانِير)، وتصغيره على (دُنَيْنِير)؛ ثم قلبت النون الأولى ياء.

وقد عوّل الدكتور جاسر خليل أبو صفيّة على هذه الاشتقاقات وتنوعها الدلالي في تأكيد عُرْبَة لفظتَيْ (الدرهم، والدينار)؛ لمجيئهما في القرآن الكريم، ومعرَّب القرآن -في رأيه- عربيّ أصيل(١٢٥).

وكلامه محلُّ نظر؛ لأن الاشتقاقات التي استند إليها والزيادات اللاحقة بها عند تصريف أبنيتها -وهي لا شك غير موجودة في اللغات الأخرى- تعدّ مواضع أوجبها الاستعمال اللغوي، واقتضاها عُرْفُ اللغات في إخضاع المُعَرَّب لمقاييسها وقوانينها الصرفية؛ إذ لا يبقى اللفظ على حاله ووزنه الصرفي عند التصرف فيه بعد تعريبه؛ ولذلك كانت جهة البحث عنده منفكة؛ حيث سعى إلى إثبات أصول الكلمتين في العربية؛ رغم أن أئمة اللغة نَفَوا عُرْبَتهما وأثبتوا عجمتهما.

- وتصرفوا كذلك بالفعل من (العُرْبُون أو العُرْبَان)، وفيهما لغة أخرى هي (أَرَبُون وأَرْبَان)؛ فقالوا: "عَرْبَنْتُ في الشّيء"، و"أَعْرَبْتُ فيه". وفي حديث عمر τ: "أنه ابتاع دار السجن بأربعة آلاف درهم، وأَعْرَبُوا فيها"؛ أي: أسلفوا. ونُهي عن بيع العُرْبَان لما فيه من الشرط والغَرَر(١٢٦).

ويمكن حَمْلُ هذه الاشتقاقات على كلام العرب في قولهم: "أَوْرَقتِ الأشجارُ" من "الوَرَق"، و"أَسْبَعَتِ الأرضُ" من "السَّبْع"، و"عَقْرَبْتُ الصُّدْغَ" من العَقْرَب. وحكم الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية أنه نادر في كلام العرب.

ب) اشتقاق الأوصاف من أسماء الأجناس.

تدل الأوصاف المشتقة على الحدث والذات، كما في اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرها من المشتقات. وقد اشتق العرب أوصافًا من الأعجمي بتخليط أوزانه أو من غير تخليط؛ قياسًا على الاشتقاق من أصول كلامها.

- اشتقوا اسم المفعول من (المرْج)، فقالوا: (مُمْرَج)، وقد ورد في رجز العجاج:

عُودًا دُوَيْنَ اللَّهَوَاتِ مُوْلَجَـــا
رَعَى بها مَرْجَ ربيعٍ مُمْرَجَا(١٢٧)

قـــال أبو منصور الجواليقي: "المرْجُ: فارسي معرب، قال الليث: المَرْجُ: أرض واسعة فيها نبت كثير، تَمْرُج فيه الدواب، وجمعها "مُرُوجٌ"..."(١٢٨).

- واشتقوا اسم المفعول من الثلاثي على مفعول، نحو: (مَرْسُونٌ)، واسم المكان على (مَفْعل) -بفتح العين وكسرها- نحو: (مَرْسِنٌ، ومَرْسَنٌ) من (الرَّسَن) بالفارسية، وقد أعْرب في الجاهلية، قال الأعشى:

وتُسْمَعُ فيها هَبِي واقْدَمِي ومَرْسُونُ خَيْلٍ وأَعْطَالُها(١٢٩)

- ومنه سُمّي الأنف (المرْسن)؛ بفتح السين وكسرها: موضع (الرَّسَن) من الدَّواب(١٣٠).

– وأتوا من (الزَّرَجُون: الخمر) باسم المفعول على (مُزَرْجَن، ومُزَرَّج) كقول الراجز:

هل تعرفُ الدارَ لأمِّ الخَزْرَجِ
منها فظَلَّتِ اليومَ كالمزَرّجِ(١٣١)

وعلق أبو علي الفارسي قائلًا: "وكان قياسه أن يقول: (المزَرْجَن)؛ لأن النون في (زَرَجُون) أصل. فقال: (مُزَرَّج)؛ لأن الكلمة أعجمية، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلّطوا فيه"(١٣٢).

– واشتقوا من (الصِّهْرِيج: حوض الماء)، فقالوا: "بركة مُصَهْرَجَة": معمولة بالصَّارُوج. قال أبو حاتم: وقالوا: "صِهْرِيّ"، و"صَهَارِيٌّ"، و"صِهْرِيجٌ"، و"صَهَارِيجٌ"، وصرّفوا منه الفعل(١٣٣).

– وقد حَكَى أبو زيد: رجلٌ مُدَرْهَمٌ. قال: ولم يقولوا منه: دُرْهِم؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول، فالفعل نفسه حاصل في الكفّ، ولهذا أشباه"(١٣٤). أي أن اسم المفعول (مُدَرْهَم) أُخِذَ من فعل لم تستعمله العرب بهذه الدلالة، وإنما قالوا: "دَرْهَمَتِ الخُبَّازَى"؛ أي صارت كالدراهم.

– قد ذكرنا في أثناء التمثيل لتصريف الفعل من أسماء الأجناس الحسية، قولهم: (رجلٌ مُدَنَّر)، و(بِرْزَوْن مُدَنَّر).

جـ) تصريف الجمع من المفرد:

تصرّفت العربُ في الأعجمي المفرد بجمعه جمع تكسير على مقاييس العربية، وذلك بتغيير بنية مفرده؛ بالحذف أو الزيادة أو تغيير ضبط حروفه، على نحو ما يبدو من الجموع الآتية:

– جمع العرب (دِرْهَم: فِعْلِل) على (دَرَاهِم: فَعَالِل). وقال الأخفش: جمعه على (فَعَالِل) سواء كان للقلة أو للكثرة؛ إذ لا يُحْذَف من حروفه الأصلية شيء حتى يُرَدَّ بسببه إلى جمع القلة(١٣٥)؛ فمراده أن العرب استغنت بجمع (دِرْهَم) جمع كثرة عن جمعه جمع قلة.

أما الجمع (دَرَاهِيم: فَعَالِيل)، فقيل: هو جمع (دِرْهَام). وقال سيبويه: هو جمعٌ على غير واحده في الكلام(١٣٦)؛ أي أن العرب لم تتكلم بـ (دِرْهَام)؛ وإنما تكلمت بـ (دِرْهَم). وجاء (دَرَاهِيم) في شعر الفرذدق، يقول:

تَنْفِي يَداهَا الحَصَى فِي كلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ(١٣٧)

– وجمعوا (فِرْزَان: الوزير في لعبة الشطرنج)، و(زِئْدِيق) على (فَرَازِين، وفَرَازِنَة)، و(زَنَادِيق، وزَنَادِقَة). والقياس في جمعها أن "كل رباعي قبل آخره حرف مد، كعصفور، وقرطاس، وقنديل؛ فإنك تجمعه على (فَعَالِيل)"(١٣٨).

وللتاء التي لحقت الجمع وظيفتان صرفيتان: الأولى، أنها عوض عن ياء الجمع؛ لأنها مما لا يُحْذف في (فعَالِيل أو مَفَاعِيل). والثانية، أنها دليل على عجمة الجمع، وأمارة تعريب المفرد(١٣٩).

- وجمعوا (جَوْرَب: غطاء الرِّجْل) على (جَوَارِب، وجَوَارِبة)، و(مَوْزَج: الخُفّ) على (مَوَازِج، ومَوَازِجَة)، و(صَوْلَجان: عود معوج) على (صَوَالِج، وصَوَالِجَة)، و(طَيْلَسان: كساء أسود) على (طَيَالِس، وطَيَالِسَة).

وقد ذهبوا إلى أن الجمع فيها من غير التاء ممنوع من الصرف؛ للعجمة وصيغة منتهى الجموع. أما الجمع بالتاء فمصروف؛ "لأن دخول تاء التأنيث يُخرجه إلى بناء الواحد، مثل: كراهية، وطواعية. ويُضْعِف تقدير الجمع فيه، فلا يلزم من إعمال تقدير الجمع الذي لا مُضْعِفَ له إعماله في الموضع الذي وُجِدَ فيه مُضْعِف"(١٤٠).

- وقد جاءت التاء فارقة بين الأعجمي المفرد وجمعه، نحو: (كُرْكُم، وكُرْكُمَة). نقل الجواليقي قول ابن السراج: "الكُرْكُم: أعجمي معرب، وهو الزعفران. الواحدة: (كُرْكُمة) ..."(١٤١).

ويُحمل هذا الجمع في العربية على (تَمْر وتَمْرَة، وحَنْظَل وحَنْظَلة، بطّيخ وبطّيخَة). والصرفيون مختلفون في تسميته، فيطلق البصريون عليه اسم الجنس؛ لأن لفظ مفرده يقع على القليل والكثير فلا يُغَيَّر بناؤه إلا بإلحاق التاء في آخره. ويسميه الكوفيون جمع تكسير. ويدفعه أنه يُصَغّر على لفظه، ويَغلب فيه التذكير، ويقع على المفرد والمثنى(١٤٢).

- جاء من الأعجمي شواذ الجمع؛ قياسًا على نظائره في العربية؛ كقولهم في جمع (سُرَادِق: الدهليز): (سُرَادِقات).

قال أبو منصور الجواليقي: "السُّرَادِق: فارسي معرب. وأصله بالفارسية: (سَرَادَارْ)، وهو الدهليز ..."(١٤٣).

و(إيوَان: الصفة العظيمة). قال أهل اللغة: (إوَان) مخففة منه(١٤٤)، وقد جمعهما العرب بالألف والتاء، فقالوا: (إوَانَاتٌ)، ولم يرد فيها (إيوَاناتٌ)؛ إثيارًا للتخفيف المذكور.

وحُمِل جمع الأعجمي المعرّب على مقابله العربي الذي لم يرد فيه التكسير، نحو: (قِمَطْرٌ: البعير الضخم)، و(قِمَطْرَات)، و(سِبَطْرٌ: الطويل)، و(سِبَطْرَاتٌ).

ووجه شذوذ هذه الجموع أن مفاريدها مذكّرة، وجموعها مؤنثة سالمة بالألف والتاء؛ لعدم مجيئ التكسير منها. أما ما جاء منها مكسرًا، فيمتنع مجيؤه جمعًا سالماً، كـ (جُوَالِق: وعاء من اللبد)؛ فلا يقال: (جُوَالِقَاتٌ)؛ لأن جمعها (جَوَالِيق) جمع تكسير(١٤٥).

وأصل (جُوَالِق) في الفارسية (كُوَالَهْ). وقد ذكر أبو منصور الجواليقي، والشهاب الخفاجي من جموعه النادرة: (جَوَالِق)، ونظيره في العربية (حُلَاحِل: للسيد)، و(حَلَاحِل: للسادة)(١٤٦).

د) اشتقاق المصَغَّر:

تصرّفت العرب في الأسماء الأعجمية بالتصغير، وقد اختلفت أحكام الصرفيين عليها؛ بناء على السماع والقياس في بابها الصرفي، ومن أمثلة ذلك:

– تصغير (إبراهيم) و(إسماعيل): عوّل سيبويه في تصغيرهما على السماع، فقال: (بُرَيْهِيمٌ، وسُمَيْعِيلٌ)، بحذف الهمزة لزيادتها عنده. أما المبرد فقد احتكم إلى القياس؛ فقال: (أُبَيْرِيهٌ، وأُسَيْمِيعٌ)؛ فهما خماسيان؛ لأن الهمزة أصل فيهما وبعدها أربعة حروف أصول. وإذا حُذِف أحد الحروف للتصغير؛ فيكون في آخر الكلمة لا في أوّلها(١٤٧).

وحكى سيبويه السماع عن العرب في تصغيرهما تصغير ترخيم؛ فقالوا: (بُرَيْهٌ، سُمَيْع)، وهذا يقوي مذهبه في زيادة الهمزة. وقال رضي الدين الأستراباذي: رغم عدم غلبة زيادة الميم واللام في الكلم العربية في مثل موضعهما؛ فإنهم جعلوا حكم العَجَمِية غير حكم العربية، وأن يكون حذف الحرف الأصلي فيهما شاذًّا؛ لأن تصغير الترخيم شاذ، والأعجمي غريب شاذّ في كلامهم(١٤٨).

ويوافق البحثُ سيبويه فيما ارتآه؛ بناء على أصل تعارض السماع مع القياس في المسألة؛ فإذا تعارض السماع مع القياس؛ كان السماع مقدّمًا عليه. وينوه الباحث إلى أن بعض الباحثين المعاصرين قد ردَّ لفظة (إبراهيم) الأعجمية إلى جذر ثلاثي هو (بره)، ثم اتخذ تصغيرها على (بُرَيْه) تصغير ترخيم دليلا على عُرْبَة اللفظة ودَفْع العجمة عنها. وهذا لم يقله أحد من القدماء(١٤٩).

– تصغير (أسْكُرَّجَهْ: إناء صغير معناه مُقَرّبُ الخَلّ): وهي فارسية معربة، وقد نقل أبو منصور الجواليقي عن أبي علي الفارسي تصغيرها على: (أُسَيْكِرَة) بحذف الجيم والراء، و(أُسَيْكِيرَة) تعويضًا عن المحذوف فيها(١٥٠).

– تصغير (إسْتَبْرَق: الغليظ من الديباج) على (أُبَيْرِق، وأُبَيْرِيق). والتخليط في تصغيرها مردّه التعويل على القياس؛ لعجمة اللفظة وجهل الاشتقاق فيها؛ ولذلك تداخلت الأصول وتعددت الأحكام. فـ (أُبَيْرِق) من الثلاثي، و"الألف والسين والتاء" زوائد، ثم صارت الألف كميم (مُسْتَفْعل). أما (أُبَيْرِيق) فمن الرباعي، والسين والتاء زائدتان، ثم لحقت الياء قبل الآخر عوضًا عن المحذوف(١٥١).

– سُمِع في تصغير (دِرْهَم): (دُرَيْهِيم)، يقول سيبويه: "ومن العرب مَنْ يقول: (صُغَيِّيرٌ، ودُرَيْهِيمٌ)...، فكأنهم حقروا دِرْهَامًا وصِغْيَارًا"(١٥٢). والقياس تصغيرهما على (صُغَيِّرٌ، ودُرَيْهِمٌ).

وصغّروا الجمع (دَرَاهِم) على (دُرَيْهِمَات)، حيث يُرَدّ جمع الكثرة عند تصغيره إلى بناءٍ لأدنى العدد، ثم تلحقه الألف والتاء؛ لأنَّ غير العاقل يرجع للتأنيث(١٥٣). ولم يأتِ (دُرَيْهِيمَات)، أقول: وهذا يقوي مذهب سيبويه في جمع (دِرْهَم) على (دَرَاهِم)، وليس على (دَرَاهِيم).

هـ) اشتقاق المنسوب:

السمة البارزة في تصرف العرب بالنسب إلى الأسماء الأعجمية هي تخليط أبنيتها؛ ولذلك كان أغلبه سماعي، على نحو ما يستبين من الأمثلة الآتية:

– النسب لأعجمي على بناء جمع المذكر السالم، نحو: (فِلَسْطِين، وقِنَّسْرِين، ويَبْرِين، وسَيْلَحُون):

خلط الصرفيون في النسب إليها، فمن أعربها بالحركات أثبت النون عند النسب؛ لأنها أصلية؛ فيقال: (فِلَسْطِينِيٌّ، وقِنَّسْرِينِيٌّ، ويَبْرِينِيٌّ، وسَيْلَحُونِيٌّ). أما مَنْ أعربها بالحروف فينسب إليها بحذف علامة الجمع؛ فيقول: (فِلَسْطِيٌّ، وقِنَّسْرِيٌّ، ويَبْرِيٌّ، وسَيْلَحِيٌّ)(١٥٤). وقد بحثتُ هذه المسألة في "موافقة الأعجمي المفرد بناء الجموع العربية".

– النسب إلى (خُرَاسَان): تعددت منسوبات الكلمة، مع اختلاف درجة استعمالها، قال سيبويه: "قالوا في (خُرَاسَان): (خُرْسِيٌّ)، و(خُرَاسَانِيٌّ) أكثر، و(خُرَاسِيٌّ) لغةٌ"(١٥٥).

فبناء (خُرَاسَانِيٌّ) قياسي في النسب إلى ما آخره ألف ونون؛ بزيادة ياء النسب وأما بناءَا (خُرْسِيٌّ) و (خُرَاسِيٌّ) فشاذان، ووجه شذوذهما أنهم شبّهوا الألف والنون بألف التأنيث التي قد تشبَّه بتاء التأنيث فتحذف. وأما حذف الألف وسكون الراء في (خُرْسِيٌّ)، فهو للتخفيف(١٥٦).

– النسب إلى (رَامَ هُرْمُز): وهو مركب مزجي من (رَامْ)، وتعني: اليوم الحادي والعشرين من كل شهر من شهور الفرس، وهو يوم فرح ولذة عندهم. و(هُرْمُز) أحد ملوك الفرس(١٥٧).

وقد تعددت منسوباته(١٥٨)؛ فقالوا: (رَامِيٌّ)، بالنسب إلى صدره، وحذف عجزه؛ لأنهم أنزلوا عجز المركب منزلة تاء التأنيث التي تحذف عند النسب. وهذا البناء مُتَّفَقٌ على قياسه في كل مركب مزجي نحو: (بَعْلَبَك، بَعْلِيّ)، و(حَضْرَمَوْت، حَضْرِيّ).

وقالوا: (هُرْمُزِيٌّ)، بحذف صدر المركب، والنسب إلى عجزه. ومثله: (بَكِيّ، ومَوْتِيّ). وقد انفرد الجرمي بهذا البناء دون غيره، بشرط أمن اللبس.

وقالوا: (رَامِيٌّ هُرْمَزِيٌّ)، بترك التركيب، والنسب إلى الصدر والعجز معًا، ومثله: (بَعْلِيّ بَكِيّ، وحَضْرِيّ مَوْتِيّ). وقد انفرد أبو حاتم السجستاني بهذا البناء، مستدلا بقول الشاعر:

تَزَوَّجْتُها رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ بِفَضْلِ الذي أَعْطَى الأميرُ منَ الرِّزْقِ[١٥٩]

وقد حُمِل على الضرورة والشذوذ؛ لاجتماع علامتي نسب في اسم واحد.

وقالوا: (رَامَهُرْمُزِيٌّ) منسوبًا إلى مجموع المركب، نحو: (بَعْلَبَكِيّ، وحَضْرَمَوْتِيّ).

– ومن شواذ النسب في الأعجمي: (مَرْو، مَرْوَزِيٌّ)، و(رَيّ، رَازِيٌّ)، وهما محفوظـــان لا يقاس عليهما.

ومهما يكن من أمر، فإن أبنية المنسوبات الأعجمية المعرّبة قد تعددت وتفاوتت درجات قياسها واستعمالها، وأبرز ما فيها أن أغلبها سماعي، يحفظ ولا يقاس عليه.

ولعلي أختم النقاش حول مسألة حَمْلِ الأعجمي المعرب على الاشتقاق في العربية بالتمييز بين أمرين:

الأول، حملُ الأعجمي على أصول وجذور عربية، وهذا أراه مجالًا للبحث في التوافق بين اللغات، والتقاء طبائع البشر في الألفاظ ودلالاتها، فهي رهينة بقانون التأثير والتأثر أو التقارض اللغوي؛ لتبادل الثقافات البشرية وتكامل الحضارات الإنسانية.

والثاني، هو الاشتقاق من الأعجمي بعد تعريبه. وهذا لا جرم أنه جائز وكثير في سائر اللغات؛ لأن المتكلمين به يضيفون إليه ويشققونه، ويطوعونه لألسنتهم وحاجاتهم الحياتية، ويُحَكّمون فيه القـــوانين الصوتية والصرفية والنحوية؛ قياسًا على نظائره في لغتهم؛ فما حملوه على المطرد وُسِمَ بذلك، وما حملوه على الشاذ وُصِمَ به؛ لتوافقها في العلل الموجبة للأحكام الواحدة؛ إذ إنّ العلة تدور مع الحكم وجودًا وعدمًا، كما قال الأصوليون.

والله تعالى أعلم، علّم الإنسان ما لم يعلم !!

(خاتمة البحث)

عني البحث بدراسة مظاهر العجمة والتعريب في التقعيد الصرفي، وقد ناقش المبحث الأول إجراءات التقعيد للأسماء الأعجمية المعرَّبة من خلال بيان طرائق العرب في تعريبها، ومحددات العجمة فيها، وربط عملية التعريب بعصر الاحتجاج اللغوي، وتحكيم مقاييس العربية في المعرَّبات. ثم عرَّج المبحث الثاني على بعض مظاهر العجمة والتعريب لبعض الظواهر الصرفية.

ويعرض البحث فيما يلي أبرز النتائج والتوصيات المُحَصَّلة من الدراسة:

١- قوة اللغة وبقاؤها غير مرتهن بنقاء معجمها اللغوي من الألفاظ الدخيلة؛ بل بقدرتها على استيعابها وتحكيم مقاييسها فيها، والإضافة إليها.

٢- التقارض بين اللغـــات حقيقة واقعة، فكما أعربت العربُ الأعجميَّ، أعجـــمت العجمُ العربيَّ.

٣- اللفظ الأعجمي المعرَّب يكون أعجميًّا باعتبار أصله، وعربيًّا باعتبار اللغة المنقول إليها.

٤- الخصائص التصريفية والاشتقاقية للعربية أبرز محددات عُجْمَة الألفاظ الأعجمية؛ ولذلك كان التغيير والتبديل والتخليط في المُعَرَّبات من طرائق تعريب العرب لها.

٥- ظاهرة التقاء الساكنين في اللغات الأخرى جائزة مطلقًا في الكلمة الواحدة؛ بخلاف العربية فهي جائزة، بشرط وقوع أحد الساكنين لحرف مضعف بعد مد أو لين. ولا وجود لالتقاء الساكنين بين كلمتين في اللغات الأخرى؛ لأنها غير مُعْرَبة.

٦- لا عبرة في أبنية المُعَرَّبات باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان مع الأبنية العربية فقد يتفق الوزن ويختلف بابهما في اللغتين، من حيث الاسمية والفعلية.

٧- الأعلام المركبة من صدر عربي، وعجز أعجمي تُرَاعَى فيها الأحكام التصريفية والإعرابية لكل لغة، كما حدث في "عمرويه، وحمدويه ....".

٨- للعجمة دور بارز في تداخل الأصول اللغوية للأبنية؛ للخلاف الصرفي حول أصالة بعض حروفها أو زيادتها.

٩- كثير من الخلاف حول عجمة بعض ألفاظ القرآن ثبت أنه مما تلاقت فيه طبائع البشر على دلالاته في جل اللغات؛ ونظرًا لغياب المعجم التاريخي للألفاظ لم تُحْسَم مسألة أصالة اللفظ في لغة دون لغة أخرى.

١٠- البحث عن أصول لغويـــة للأسماء الأعجمية في العربية مسألة مرفوضة في البحث اللغوي؛ لأن أكثر نتائجه مما توافقت فيه لغات البشر وطباعهم على دلالاتها.

١١- الاشتقاق اللغوي من الأسماء الأعجمية المعرّبة جائز؛ بشرط موافقته القوانين التصريفية والإعرابية للغة العربية في حدود المسموع منها.

١٢- التخليط في أبنية الأسماء الأعجمية المُعَرَّبة عند الاشتقاق منها يعني تعددها، واجتهاد علماء العربية في تقريبها من الأبنية العربية ما أمكنهم ذلك؛ وليس المراد من التخليط العبث واللعب به، كما فهم الرضي الأستراباذي، حيث قال: " ولذلك قالوا: أعجمي؛ فالعب به ما شئت "(١٦٠).

(حواشي البحث)

١) انظر: دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح (٣١٤).
٢) استدعى سياق التحليل اللغوي لبعض الظواهر الصرفية من البحث الحديث عما يتعلق بها من جوانب إعرابية؛ لوجود علاقة قوية بين البنى الصرفية وأحكامها الإعرابية في فهم أصول الكلمات ودلالاتها المختلفة.
٣) أنكر أبو عبيدة معمر بن المثني وقوع الأعجمي في القرآن، وقال ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم بوقوعه، وقد وفّق أبو عبيد القاسم بن سلام بين الرأيين، وقال عن مثل هذه الألفاظ: هي أعجمية الأصل، وعربية باعتبار الحال. انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (٥٢– ٥٣)، وشفاء الغليل (٣٤– ٣٥)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٦٨– ٢٦٩).
٤) التعريفات، للشريف الجرجاني (١٩٠).
٥) شفاء الغليل (٣٣– ٣٤)، وانظر: الكتاب (٣/ ٢٣٥)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٥٣٠).
٦) شفاء الغليل (٤٣).
٧) الكتاب (٤/ ٣٠٤)، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (١/ ١٤٦).
٨) الكتاب (٤/ ٣٠٤)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (١/ ١٤٦).
٩) الكتاب (٤/ ٣٠٤ – ٣٠٧)، والأصول في النحو (٣/ ٢٢٣)، وشفاء الغليل (٣٦).
١٠) الكتاب (٤/ ٣٠٤).
١١) الكتاب (٤/ ٣٠٦)، والمعرب من الكلام الأعجمي (٥٤ – ٥٦).
١٢) التعريفات، للشريف الجرجاني (١٩٠).
١٣) دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح (٣١٨).
١٤) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي، بتصرف (٥٩–٦٠).
١٥) المعرب من الكلام الأعجمي (٥٢)، نقل أبو منصور الجواليقي –في موضع آخر من كتابه– عن ابن دريد أن (بُوصِيْ) معرب (بُوزِيْ) الفارسية، وتعني: ضربًا من السفن، ولم يعلق على هذا المعنى (١٠٢).
١٦) المعرب من الكلام الأعجمي (٥١).
١٧) شفاء الغليل (٣٣– ٣٤)، وانظر: الكتاب (٣/ ٢٣٥).
١٨) مجلة المجمع، الجزء الأول، عدد مايو ١٩٣٥مـــ (٢٠٢).
١٩) المنصف شرح كتاب التصريف (٤٨٠).
٢٠) الخصائص (١/ ٣٥٨).
٢١) شرح المفصل (٩/ ١٥٣)، وانظر: الكتاب (٤/ ٣٠٦).
٢٢) انظر: الخصائص، بتصرف (١/ ٢٤٠).

٢٣) رسالة الاشتقاق (٣١)، وانظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٨٧).
٢٤) انظر: الخصائص (١/ ٩١)، (٢/ ٤٩٩).
٢٥) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (١٢٣، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٨، ٣٠٢).
٢٦) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٤)، (٩/ ١٢٢)، وانظر: المقتضب (١/ ٢٩٨).
٢٧) انظر القراءة في: حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة (٢٧٩).
٢٨) البيت من بحر المتقارب، للأعشى في ديوانه (٤٣).
٢٩) المعرب من الكلام الأعجمي (٢٥٠).
٣٠) المصدر السابق (٣٠١).
٣١) الأشباه والنظائر في النحو (٢/ ٤٣).
٣٢) المعرب من الكلام الأعجمي (١٥٢)، وشفاء الغليل (١١٤).
٣٣) من الأبنية المجمع عليها أيضًا: فِعْلِلٌ كـ (زِبْرِجٌ)، و فِعْلَلٌ كـ (دِرْهَمٌ)، و فِعَلٌّ كـ (قِمَطْرٌ)، وفعْلَلٌ كـ (جَعْفَرٌ). انظر: المنصف شرح كتاب التصريف (٥٣)، وشرح التصريف للثمانيني (٢٠٥، ٢٠٦).
٣٤) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣/ ٧٩٠).
٣٥) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف (٥٦).
٣٦) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، بتصرف (٧٣).
٣٧) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (٦٣)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٦٢)،
والألفاظ الفارسية المعربة لآدي شير (١٠).
٣٨) شرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٦٤).
٣٩) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٦٠).
٤٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٦٢)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (٢/ ٣٥٥، ٤٠٦).
٤١) انظر: معاني القرآن وإعرابه، بتصرف (٥/ ٢٦٢– ٢٦٣).
٤٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات (٢/ ٣٥٥).
٤٣) الكشاف (٤/ ٢٨٢).
٤٤) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٣).
٤٥) انظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه (٤/ ٣).
٤٦) البيت من بحر المتقارب، للأعشى في ديوانه (١٧٣).
٤٧) انظر: الكتاب (٣/ ٢٣٢)، والمقتضب (٣/ ٣٣٢).
٤٨) انظر: شفاء الغليل (١٧٥)، والألفاظ الفارسية المعربة لآدي شير (٨٨).
٤٩) هذا صدر بيت مجهول قائله، من بحر المتقارب، وعجزه : (فَليسَ يَرِقُّ

لِمُسْتَعْطِفِ)، في شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٠).
٥٠) المقتضب (٣/ ٣٤٥– ٣٤٦)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).
٥١) درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها (٦٧١).
٥٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).
٥٣) الكتاب (٣/ ٢٢٩).
٥٤) المقتضب (٣/ ٣٤٥).
٥٥) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥١٦).
٥٦) انظر: الكتاب (٣/ ٢٣٤)، والمقتضب (٣/ ٣٢٥)، والأصول في النحو (٢/ ٩٢).
٥٧) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٥٢٩)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ١٤٢–١٤٣).
٥٨) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار (٢/ ٤٦٤)، وشفاء الغليل (٣١٣).
٥٩) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٧٥).
٦٠) الكتاب (٣/ ٣٠١– ٣٠٢)، والمقتضب (٣/ ١٨١– ١٨٢).
٦١) انظر: الأصول في النحو (٢/ ١٤١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥١٩).
٦٢) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٥/ ٢٢٣١)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٢ – ٦٣).
٦٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٥/ ٢٢٣٠).
٦٤) همع الهوامع شرح جمع الجوامع (١/ ١٥٦).
٦٥) انظر: شرح التصريف للثمانيني (٢٢٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٥١).
٦٦) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (٣٥٥).
٦٧) شفاء الغليل (٢٧٥).
٦٨) الألفاظ الفارسية المعربة، لآدي شير (١٤٨).
٦٩) انظر: الكتاب (٤/ ٣٠٩)، والمنصف شرح كتاب التصريف (١٥٣)، والأصول في النحو (٣/ ٢٣٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٣١)، وشرح التصريف للثمانيني (٢٥٢).
٧٠) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢٢٥)، وشرح التصريف للثمانيني (٢٥١).
٧١) انظر: شرح المفصل (٩/ ١٥٣)، والمنصف شرح كتاب التصريف (١٥٣).
٧٢) المنصف شرح كتاب التصريف (١٥٣).

٧٣) شرح التصريف، للثمانيني (٢٥٢).
٧٤) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٤٤، ٣٥١).
٧٥) انظر: رسالة الاشتقاق (٢٨)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٣١).
٧٦) المزهر في علوم اللغة (١/ ٢٨٧).
٧٧) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣١٠).
٧٨) رسالة في الاشتقاق (٣١).
٧٩) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٧١ – ٣٧٢).
٨٠) الدر المصون في علم الكتاب المكنون (١/ ٢٦٢).
٨١) كتاب العين (٢/ ٤٠٦)، (١/ ١٦٠).
٨٢) الكتاب (٤/ ٢٤٥).
٨٣) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٧٢)، وتفسير القرطبي (٦/ ٤٢٦ – ٤٢٧).
٨٤) البيتان من الرجز في ديوانه (١/ ١٨٥)، وفي تفسير القرطبي (٦/ ٤٢٧).
٨٥) ما لم ينشر من الأمالي الشجرية (٤٤– ٤٥).
٨٦) كتاب الأضداد، لابن الأنباري (٣٣٧)، وانظر: الكشاف (٣/ ٢٨)، وشرح المفصل، لابن يعيش (١/ ٦٦)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥١٧).
٨٧) المعرب من الكلام الأعجمي (٧١).
٨٨) البيت من بحر البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه برواية: "أَنْبِئْتُ" بدلا من "نُبِّئْتُ" (٣٧).
٨٩) المنصف شرح كتاب التصريف (١٣٧– ١٣٨).
٩٠) انظر: المحتسب (١/ ٢٤٧)، وشفاء الغليل (٤٨)، والكشاف (١/ ٥٢٦)، والبحر المحيط (٢/ ٣٨٧).
٩١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٨٠) .
٩٢) الدر المصون في علم الكتاب المكنون (٢٠/٣)، والمعرب من الكلام الأعجمي (٧١–٧٢).
٩٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ٢٤٧)، والخصائص (٢/ ١٣٥).
٩٤) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (١١٥)، وشفاء الغليل (١١٤)، والدر المصون في علم الكتاب المكنون (٢/ ٣٥٥–٣٥٦)، ولسان العرب (٢/ ٤٠٤).
٩٥) انظر مرتبًا: الاشتقاق، لابن دريد (٣٥٥)، وليس في كلام العرب (١٤٠)، ورسالة الملائكة (٢٤٥)، والفروق اللغوية (٣١١)، والبحر المحيط (٢/ ١١٧).
٩٦) انظر: رسالة الملائكة (٢٤٥) والبحر المحيط (١١٧/٢) والدر المصون (٢/ ٣٥٥–٣٥٦).
٩٧) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (٢٣٧)، وشفاء الغليل (١٧٤)، مشكل إعراب القرآن (٢/ ٤٣٩).

٩٨) انظر: لسان العرب (٦/ ٣٢٦).
٩٩) الكتاب (٤/ ٣٠٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٦٢)، (٢/ ٣٥١).
١٠٠) لم أجد رأيه في معاني القرآن (٣/ ٢١٧)، وهو في شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٥١).
١٠١) معاني القرآن (٣/ ٢١٧)، ومعاني القرآن وإعرابه (٢٦١/٥)، والبحر المحيط (١٠/ ٣٦٥)، وتفسير الطبري (٧/ ٤٢٤).
١٠٢) الكتاب (٤/ ٣٠٣) ، والأصول في النحو (٣/ ٢٢٢).
١٠٣) انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٦٥)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢/ ٦٣٦).
١٠٤) تفسير القرطبي (١٩/ ١٤٣)، وتفسير الكشاف (٦/ ٢٨١).
١٠٥) انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٦٥– ٢٦٦)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢/ ٦٣٥– ٦٣).
١٠٦) معاني القرآن (٣/ ٢١٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٦٦)، والقراءة: في مختصر في شواذ القرآن(١٦٦).
١٠٧) تفسير الطبري (٥/ ١٣٨)، وتفسير القرطبي (١١/ ٦٨) .
١٠٨) المعرب من الكلام الأعجمي (٢٨٩)، ومعاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣١٥)، والبحر المحيط (٦/ ١٥٩).
١٠٩) معاني القرآن وإعرابه (٣١٥/٣). والبيت من بحر الطويل، في ديوانه برواية "يُتَلَّدِ" بدلا من "يُخَلَّدِ"(٩٣).
١١٠) البيت من بحر البسيط، في ديوانه (٩٨)، والبحر المحيط (٦/ ١٥٩)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ٥٥٩).
١١١) معاني القرآن (٢/ ٢٣١).
١١٢) انظر: الكتاب (٤/ ٣٠٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٦١).
١١٣) انظر: العين (٣١٠/٣– ٣١١)، وكتاب الأفعال لابن القطاع (٢/ ٤٨٩)، ولسان العرب (٢١٦/١٠).
١١٤) دراسات في فقه اللغة (١٧٩–١٨٠).
١١٥) انظر: تفسير القرطبي (١٢/ ١٠٨).
١١٦) الخصائص (٢/ ٢٧).
١١٧) انظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ١٠٦).
١١٨) المنصف شرح كتاب التصريف، بتصرف (١٧٥– ١٧٩)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٨٧– ٢٨٨).
١١٩) المعرب من الكلام الأعجمي (٥٧).
١٢٠) المنصف شرح كتاب التصريف، بتصرف (١٧٥– ١٧٩).

١٢١) المصدر السابق (١٧٧).
١٢٢) المصدر السابق (١٧٦).
١٢٣) الخصائص (١/ ٣٥٩).
١٢٤) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (١٨٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣١٧).
١٢٥) انظر: معرب القرآن عربي أصيل (٥٠، ٥٦– ٥٨).
١٢٦) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (٢٨١)، ولسان العرب (٩/ ١١٩).
١٢٧) البيت من الرجز، في ديوانه (٢/ ٥٤).
١٢٨) المعرب من الكلام الأعجمي (٣٥٨).
١٢٩) البيت من بحر المتقارب، في ديوانه (١٦٧).
١٣٠) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (٢١٢).
١٣١) البيت من بحر الرجز، بلا نسبة، في الخصائص (١/ ٣٦٠)، والمنصف شرح كتاب التصريف (١٥٣) .
١٣٢) المنصف شرح كتاب التصريف (١٥٣– ١٥٤).
١٣٣) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي، بتصرف (٢٦٣)، وشفاء الغليل (١٩٨).
١٣٤) الخصائص (١/ ٣٥٩).
١٣٥) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٨٣)، والخصائص (١/ ٢٦٨).
١٣٦) انظر: الكتاب (١/ ٢٨) .
١٣٧) البيت من بحر البسيط، في ديوانه (٥٧٠)، وفي الكتاب برواية "الدّنانير" (١/ ٢٨).
١٣٨) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٨٣).
١٣٩) انظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٢٨) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٦٨).
١٤٠) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٩٥).
١٤١) المعرب من الكلام الأعجمي (٣٣٩) .
١٤٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٩٣– ١٩٥)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (١/ ٤٠٣).
١٤٣) المعرب من الكلام الأعجمي (٢٤٨).
١٤٤) الألفاظ الفارسية المعربة لآدي شير (١٣)، وانظر: المعرب من الكلام الأعجمي (٦٧).
١٤٥) انظر: الكتاب (٣/ ٦١٥)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٠٧).

١٤٦) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (١٥٨)، وشفاء الغليل (١١٥).
١٤٧) انظر: الكتاب (٣/ ٤٤٦)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٩٠)، وارتشاف الضرب
(١/ ٤٠٠). ولم أجد قول المبرد في المقتضب، أو الكامل في اللغة والأدب.
١٤٨) انظر بتصرف: الكتاب (٣/ ٤٧٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٨٣–٢٨٤).
١٤٩) انظر: معرب القرآن عربي أصيل (٣٧– ٣٨).
١٥٠) انظر: المعرب من الكلام الأعجمي (٧٥– ٧٦)، وشفاء الغليل (٥٠)، وارتشاف الضرب
(١/ ٣٩٧).
١٥١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٣١).
١٥٢) المصدر السابق (٣/ ٤٢٥).
١٥٣) المقتضب(٢/ ١٥٨)، والأصول في النحو (٣/ ٥٢)، وارتشاف الضرب (١/ ٣٨٥، ٣٨٩).
١٥٤) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٢)، والأصول في النحو (٣/ ٦٨).
١٥٥) الكتاب (٣/ ٣٣٦)، والأصول في النحو (٣/ ٨١).
١٥٦) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٧٨).
١٥٧) انظر: شفاء الغليل (١٦١)، والألفاظ الفارسية المعربة لآدي شير (٧٤).
١٥٨) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٦٠١)، وشرح الأشموني (٣/ ٧٣٦ –٧٣٧).
١٥٩) البيت من الطويل، في شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٧٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٧٣٦).
١٦٠) شرح الرضي على الكافية (١/ ١٣٢).

(المصادر والمراجع)

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: دكتور رجب عثمان محمد، وآخر. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .
٢-الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور فايز ترحيني. دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
٣- الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ .
٤- الأصول في النحو لابن السراج البغدادي، تحقيق: دكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
٥- الألفاظ الفارسية المعربة لآدي شير. دار العرب للبستاني بالقاهرة، طبعة عام ١٩٠٨ م .
٦- أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب النحوي، تحقيق: دكتور فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت - لبنان، طبعة عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
٧- إيجاز التعريف في علم التصريف لجمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد عثمان. مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
٨- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي. طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق، بدون تاريخ .
٩- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥ هـ .
١٠- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١١- تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري. تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، وآخر. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
١٢- تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م.
١٣- حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة، عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

١٤-الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، الطبعة الرابعة، عام ١٩٩٩ مـــ .
١٥- دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح. دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة العاشرة، عام ١٩٨٣ مـــ .
١٦- درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي القرني. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـــ- ١٩٩٦ مـــ.
١٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: دكتور أحمد محمد الخراط. دار القلم – دمشق، بدون طبعة أو تاريخ .
١٨- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين. مكتبة الآداب بالجماميز – القاهرة، بدون طبعة أو تاريخ .
١٩- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق: الدكتور سجيع جميل الجبيلي. دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٨ مـــ .
٢٠- ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الأمير مهنا. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، عام ١٤١٤هـــ - ١٩٩٤ مـــ .
٢١- ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس بدمشق، طبعة عام ١٩٧١ م .
٢٢- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: حمدو طماس. دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٦هـــ - ٢٠٠٥ مـــ .
٢٣- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا. منشورات مؤسسة الأعلمي- بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـــ - ١٩٩٢مـــ.
٢٤- رسالة الاشتقاق لأبي بكر بن السراج، تحقيق: محمد علي الدرويش وآخر. دمشق – الطبعة الأولى، بدون تاريخ .
٢٥- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٤هـــ - ٢٠٠٣ مـــ .
٢٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٣٧٥ هـــ - ١٩٥٥ مـــ.
٢٧- شرح التصريف لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩ هـــ- ١٩٩٩ مـــ.
٢٨- شرح ديوان الفرزدق، تعليق عبد الله الصاوي. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بدون طبعة أو تاريخ .
٢٩- شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر.
منشورات جامعة قار يونس، بنغازي – ليبيا، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٦ مـــ.
٣٠- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور

الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طبعة عام ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ مـ .
٣١- شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي. مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ مـ .
٣٢- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وآخر. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ مـ.
٣٣- شرح المفصل لابن يعيش الحلبي. إدارة الطباعة المنيرية بمصر، بدون طبعة أو تاريخ.
٣٤- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق: الدكتور محمد كشاش. دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ مـ .
٣٥- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة بالقاهرة، بدون طبعة أو تاريخ .
٣٦- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ .
٣٧- كتاب الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية – بيروت، طبعة عام ١٤٠٧ هـ – ١٩٧٨ مـ .
٣٨- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم للخليل بن أحمد، ترتيب وتحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ مـ .
٣٩- كتاب الأفعال لأبي القاسم علي ابن القطاع. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ مـ .
٤٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخر. مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ مـ .
٤١- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر– دمشق، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٥ مـ .
٤٢- لسان العرب لابن منظور المصري، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، وآخر. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٩هـ – ١٩٩٩ مـ .
٤٣- ليس في كلام العرب للحسين أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. مكة المكرمة، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ مـ .
٤٤- ما لم ينشر من الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤ مـ.
٤٥- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الأول، عدد مايو ١٩٣٥ مـ .
٤٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن

جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ – ١٩٩٨مـ .
٤٧- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع للحسين بن أحمد بن خالويه. مكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون طبعة أو تاريخ .
٤٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين. منشورات المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، طبعة عام ١٩٨٦ مـ .
٤٩- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة عام ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤مـ .
٥٠- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين. الهئية المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٩٨٠ مـ .
٥١- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحق الزجاج، تحقيق: دكتور عبد الجليل عبده شلبي. دار الحديث بالقاهرة – الطبعة الثانية، عام ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ مـ .
٥٢- معرب القرآن عربي أصيل للدكتور جاسر خليل أبو صفية. دار أجا بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ مـ .
٥٣- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية، عام ١٩٦٩مـ .
٥٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، طبعة عام ١٤١١هـ – ١٩٩١ مـ .
٥٥- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف – مصر، طبعة عام ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣ مـ .
٥٦- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ – ١٩٩٩ مـ.
٥٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ – ١٩٩٨مـ .

; والحمد لله أولًا وآخرًا ;